

المجروحون من الرواة
عند ابن حبان
الثقات عند غيره

دكتورة

بدرية محمد محمود بهنساوي

المدرس بقسم الحديث وعلومه
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر - فرع البنات بالقاهرة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين
والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الحمد



وبعد

إن علم الجرح والتعديل من أشرف العلوم وأجلها، فشرف الشيء يشرف
بشرف موضوعه، أو بمسبب الحاجة إليه، إذ بقواعده يتميز صحيح
الرواية عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من سقيمها، والمقبولة من
المردودة، وبه تنقى السنن، وتصفى من الشبه والضلالات، فما من فقيه
إلا وله احتياج إليه، وما محدث إلا ويلجأ إليه.

وقد هيا الله تبارك وتعالى لحفظ هذا الدين رجالاً أفذاذاً، أئمة ونقاداً من
الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين، وتبع التابعين ومن بعدهم من
سلف هذه الأمة وخلفها الذين بلغوا الغاية في الزود عن حياضه من أن
يدخل فيه ما ليس منه.

ومن هؤلاء علماء الجرح والتعديل الذين عرفوا بسعة علمهم، ودقة فهمهم،
فالتزموا وألزموا من بعدهم سوق الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة،
وسبر أخبارهم، وحكموا على كل راوٍ بما يستحقه، فميزوا بين الرجال
العدول الثقات، عن المجروحين والكذابين، وسلكوا في ذلك مذاهب عدة،
فالكلام في الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد، وبذل الوسع في الحكم على
الرواة.

قال الحافظ المنذري عن الإمام الترمذي: وقد اختلف الأئمة من أهل العلم
في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم.

واختلاف هؤلاء . (أي المتكلمين في الرجال) . كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد (1) .

ولما كان الأمر اجتهاداً، كان احتمال وقوع الخطأ مع كثرة الصواب وارداً، فربما جرح بعضهم من لا يستحق الجرح ، أو جرح بما لا يكون جرحاً عند غيره .



قال الحافظ الذهبي في مقدمة ميزانه (2): " فإننا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء"، وقد قسم الحافظ الذهبي (3) من تكلم في الرجال إلى ثلاثة أقسام: .

1. قسم تكلموا في سائر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.
 2. وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.
 3. وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.
- ثم قسمهم من ناحية شدتهم، أو تساهلهم، أو اعتدالهم، فتابع كلامه قائلاً:
والكل على ثلاثة أقسام:

(1) ينظر: جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: ص 42، 65، والعلل الصغير للترمذي، وهو مطبوع في آخر الجزء الخامس من سنن الترمذي: ص 409.

(2) ميزان الاعتدال: 1/ 3 .

(3) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص 171، 172 - الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي: ص 83 - مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط الثانية 1412 هـ.

1. قسم متعنت في الجرح مثبت في التعديل (1)، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالو فيه: لا يقبل الجرح فيه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، ثم قال:

وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون.



2- وقسم منهم متساهل كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي.

3- وقسم معتدل ومنصف، كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي. اهـ.

وكان الإمام ابن حبان -رحمه الله- من علماء الجرح والتعديل، ويعتبر كتابه (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) من أمهات الكتب التي اعتمد عليها المصنفون في علم الجرح والتعديل، كتهديب الكمال للمزي، وتهديب التهذيب لابن حجر، والتاريخ الكبير للبخاري، وميزان الاعتدال للذهبي وغيرها من الكتب التي تعد من المراجع المهمة للباحثين والدارسين في هذا الفن.

(1) وقعت هذه العبارة عند الحافظ الذهبي بلفظ " قسم منهم متعنت في التوثيق، مثبت في التعديل"، وكذا في فتح المغيث للسخاوي: 359/4، والصواب ما أثبتته كما ذكره الإمام الكنوي في الرفع والتكميل: ص 283.

سبب اختيار الباحثة لهذا الموضوع: -

أنه من خلال مطالعة الباحثة لهذا الكتاب - أي كتاب المجروحين - تبين الآتي: -

1- أن الإمام ابن حبان قد سلك في نقده لرجال "المجروحين" منهجا فيه تعنت وشدّة، كما سيأتي بيانه قريبا بمشيئة الله تعالى عند الكلام على منهجه في الجرح والتعديل.



2- أنه كان أحيانا يتردد في حكمه على الراوي، فقد ذكر في كتاب "المجروحين" خلقا كثيرا ادعى ضعفهم كان قد سبق أن ذكرهم في كتابه "الثقات" مما يدل على تناقضه، أو ترده في حكمه على هؤلاء الرواة، وسيظهر ذلك جليا في ثنايا البحث بمشيئة الله تعالى.

3- أنه أحيانا يجرح رجالاً من حقهم أن يوثقوا، فبمجرد ذكره للرجل في كتاب "المجروحين" لا يفيد الجزم بالقدح فيه، ما لم يفسر جرحه بما يقدر حقيقة.

وكان هذا هو الباعث للباحثة على تتبع رجاله، فوفقت على رجال قد ضعفهم الإمام ابن حبان ووثقهم غيره، وهم مقصد وموضوع هذا البحث، وآخرين ممن ضعفهم أيضا، مختلف في توثيقهم عند غيره، سأفرد لهم بمشيئة الله تعالى بحثا مستقلاً، لإتمام الفائدة المرجوة منه.

الدراسات السابقة:

نظرا لمكانة الإمام ابن حبان بين علماء الجرح والتعديل ، اهتم كثير من المتخصصين والباحثين في علم الحديث وعلومه ، بدراسة منهجه في علم الجرح والتعديل ، خاصة في كتابيه : " الثقات ، والمجروحين " .

ومن هذه الدراسات : الدراسة التي أوردها الإمام أبي الحسنات اللكنوي الهندي (ت 130 هـ)

في كتابه " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " ، وقد استفادت الباحثة كثيرا من هذه الدراسة ، والتعليق الذي ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على هذا الكتاب .



* ودراسة للدكتور / قاسم على سعد في كتابه " مباحث في علم الجرح والتعديل " وهذا الكتاب في الأصل قسم من رسالة الماجستير التي أعدها المؤلف بعنوان " منهج الذهبي وموارده في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال " ، وكان منهج الإمام ابن حبان في لجرح والتعديل ، ضمن موضوعات هذا الكتاب .

* ودراسة للشيخ عبدالله بن يوسف الجديع ، في كتابه : " تحرير علوم الحديث " .

ولاحظت الباحثة أن الدراسات التي اطلعت عليها في هذا الموضوع جميعها تدور حول منهج ابن حبان في الجرح والتعديل ، وما اشتهر عنه من التساهل في توثيق الرجال ، ومخالفة بعض العلماء لهذا القول ، ومحاولة إثبات عكس ذلك بذكر بعض الأمثلة من الرواة الذين ذكروهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين ، لكن دون التطرق إلى أفرادهم بالذكر ، وتقصي أحوالهم بذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم بشكل وافٍ ، واستكمالاً للفائدة كانت إضافة الباحثة في هذا المبحث من هذا الجانب للوقوف على الرواة المجروحين عند ابن حبان الثقات عند غيره .

* هذا وقد جعلت الدراسة في هذا المبحث عبارة عن مقدمة تناولت فيها سبب اختياري للموضوع، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس:

الفصل الأول: ترجمة للإمام ابن حبان - وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اسمه ونسبه - مولده - طلبه للعلم والرحلة فيه - أهم شيوخه والرواة عنه - ثناء العلماء عليه.
المبحث الثاني: ذكر ما رمى به وتبيين الحال فيه - أهم مصنفاة - وفاته.

الفصل الثاني: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بكتاب المجروحين لابن حبان.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن حبان في الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: أسماء الرواة موضوع الدراسة، مرتبين على حسب الصحة، وذلك بذكر الراوي في أعلى الصفحة، كما أورده ابن حبان في كتاب (المجروحين)، مع الإشارة في الهامش إلى رقم الجزء والصفحة فيه، ثم قمت بتحقيقه وذلك بذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي، والتعليق عليها عند الحاجة، وذلك بعد قولي " قالت الباحثة "، ثم ذكرت خلاصة ما توصلت إليه من أقوالهم في نهاية الترجمة، ومقابلته بما ذكره الإمام ابن حبان في هذا الراوي، وبيان الأمر فيه.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس: وفيها فهرس للأحاديث، ولأسماء الرواة المترجم لهم، وللمصادر والمراجع.

وأسأل الله عز وجل العون والتوفيق، وأن ينفع بهذه الدراسة المتواضعة، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وفي خدمة سنة سيد المرسلين نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفصل الأول ترجمة للإمام ابن حبان وفيه مبحثان

المبحث الأول: "اسمه ونسبه - مولده - طلبه للعلم والرحلة فيه-أهم شيوخه والرواة عنه - ثناء العلماء عليه".

المبحث الثاني: "ذكر ما رمي به وتبيين الحال فيه - أهم مصنفاته - وفاته".



الفصل الأول

ترجمة الإمام ابن حبان

المبحث الأول



اسمه ونسبه: هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان . بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة فيهما . ابن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد . بفتح السين المهملة وكسر الهاء. ويقال: ابن معبد بن هدية . بفتح الهاء وكسر الدال وتشديد الياء . بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زايد بن عبد الله بن دارم ابن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم بن مر ابن آد بن طانجة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان أبو حاتم التميمي البستي (1) القاضي أحد الأئمة الرحالين والمصنفين.

مولده: ولد ببست (وهي مدينة كبيرة بين هراة وغزنة من بلاد كابل عاصمة أفغان اليوم) سنة بضع وسبعين ومائتين.

طلبه للعلم والرحلة فيه: .

طلب الإمام ابن حبان رحمه الله العلم على رأس الثلاث مئة "كما قال الحافظ الذهبي (2)، وتابعه عليه الحافظ ابن حجر (3)، وقال الإمام الحاكم . وهو تلميذه - بعد ثنائه عليه: قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره، ثم إنه دخل العراق فأكثر عن أبي خليفة القاضي وأقرانه، وكتب بالأهواز وبالموصل، وبالجزيرة، وبالشام، وبمصر وبالحجاز، وكتب بهراة

(1) البُستي: بضم الباء وسكون السين المهملة والتاء المثناة من فوقها - وهي مدينة

من بلاد كابل بين هراة وغزنة. "اللباب في تهذيب الأنساب": 151/1

(2) ميزان الاعتدال: 426/4 رقم 7346.

(3) لسان الميزان: 46/7 رقم 6619.

ومرو، ورحل إلى بخاري فلحق عمر بن محمد بن بجير وولي أمر القضاء بسمرقند وغيره من المدن بخراسان ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، فسار إلى قضاء نسا، ثم انصرف إلينا سنة سبع وثلاثين، فأقام بنيسابور وبنى الخانقاه، وقرئ عليه جملةً من مصنفاته، ثم خرج إلى وطنه ببست عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه (1)



وقال الإمام السمعاني (2): كان أبو حاتم إمام عصره صنف تصانيف لم يكن لها مثل، رحل فيما بين الشاش إلى الإسكندرية، وتلمذ في الفقه لأبي بكر ابن خزيمة بنيسابور.

أهم شيوخه:

لقد وفق ابن حبان في رحلته الطويلة لطلب العلم، فقد اجتمع له من الشيوخ والروايات والأخبار الشيء الكثير والعدد الوفير، فقد جاء في مقدمة صحيحه المسمى "بالأنواع والتقسيم" أنه قال: لعنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ إلا أنه حين شرع في تدوين صحيحه هذا اقتصر على مائة وخمسين شيخاً منهم أقل أو أكثر، وقد عول على عشرين منهم أدار السنن عليهم واقتنع بروايتهم عن رواية غيرهم فقد جاء في المقدمة (3): " ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مئة وخمسين شيخاً أقل أو أكثر ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو عشرين شيخاً أدركنا السنن عليهم واقتنعنا بروايتهم عن رواية غيرهم " ويعلق الإمام الذهبي على هذا النص فيقول

(1) معجم البلدان لياقوت الحموي: 415/1- تاريخ دمشق لابن عساكر: 254/251/52- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة: ص 65/64/رقم 49.

(2) الأنساب: 225/2

(3) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: 152/1.

(كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة وكثرة التصانيف) (1).



ومن أعظم أساتذته الذين أخذ عنهم السنة وأصول الدين، وفقه الحديث الإمام الحافظ أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، وأخذ أيضا عن أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، سمع منه بالبصرة، ومن زكريا الساجي، وسمع بمصر من أبي عبد الرحمن النسائي، وإسحاق بن يونس المنجنيقي، وعدة ، وبالموصل من أبي يعلى أحمد بن علي ، وببخاري من عمر بن محمد بن بجير ، وبنسا من الحسن بن سفيان ، وبجرجان من عمران بن موسى بن مجاشع السخثياني، وببغداد من أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وطبقته ، وبدمشق من جعفر بن أحمد ، ومحمد بن خريم ، وخلق.

أشهر تلاميذه:

ذكرت مصادر ترجمته، أنه سمع منه الجم الغفير من أشهرهم: أبو عبد الله الحاكم، فقد استملى عليه الحاكم بنيسابور سنة أربع وثلاثين كما قال ابن الصلاح، وأبو عبد الله بن مندة، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السخثياني وخلق سواهم. (2) ثناء أهل العلم عليه: .

(1) سير أعلام النبلاء: 12/183-184/رقم 3268.

(2) سير أعلام النبلاء: ص 183- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: 1/34- تاريخ الإسلام للذهبي: 73/8.

قال أبو سعد الإدريسي (1): كان أبو حاتم البستي على قضاء سمرقند زماناً، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالماً بالطب والنجوم، وفنون العلم، صنف المسند الصحيح، يعنى به كتاب: " الأنواع والتقسيم "، وكتاب " التاريخ"، وكتاب " الضعفاء"، والكتب الكثيرة في كل فن، وفقه الناس بسمرقند.

وقال أبو عبد الله الحاكم (2): " كان ابنُ حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنف فخرج له في التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه".

وقال الإمام الذهبي (3): كان من أئمة زمانه " وكان عارفاً بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأساً في معرفة الحديث 0

وقال الحافظ ابن حجر (4): " كان من أئمة زمانه وطلب الحديث على رأس سنة ثلاث مئة، وقال أيضاً: كان عارفاً بالطب والنجوم والكلام والفقه رأساً في معرفة الحديث، ووصف بأنه صاحب فنون وذكاء مفرط وحفظ واسع إلى الغاية 0

(1) تاريخ دمشق لابن عساكر: 251/52، تاريخ الإسلام للذهبي: 73/8 رقم

137، طبقات الشافعية للسبكي: 132/3.

(2) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطبي: 122/3 رقم 637- تذكرة الحفاظ

للذهبي: 90/3 رقم 879- سير أعلام النبلاء: 184/12.

(3) ميزان الاعتدال: 426/4 رقم 7346.

(4) لسان الميزان: 46/7 رقم 6619 (ت) أبي غدة.

وقال ابن العماد الحنبلي (1): " العالم الحبر والعلامة البحر، كان حافظاً إماماً حجة أحد أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة والوعظ وغير ذلك حتى الطب والنجوم والكلام ."

وقال ياقوت الحموي (2): " كان ابن حبان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ، عالماً بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أن الرجل بحراً في العلوم "، وقالت الباحثة: . وخير مثال على ذلك كتابه : " المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع"، وكتاب "الثقات"، وكتاب "المجروحين" .

وقال ابن الأثير (3): إمام عصره له تصانيف لم يسبق إليها. وقال الصلاح الصفدي (4): كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم.

وقال ابن كثير (5): " محمد بن حبان صاحب " الأنواع والتقسيم" وأحد الحفاظ والكبار المصنفين المجتهدين " .

وقال الخطيب البغدادي: " وكان ابن حبان ثقة نبيلاً فهماً فاضلاً" (6).

(1) شذرات الذهب: 1/34/رقم14.

(2) معجم البلدان لياقوت الحموي: 1/415.

(3) اللباب في تهذيب الأنساب: 1/151.

(4) الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: 2/236 (دار إحياء التراث - بيروت).

(5) البداية والنهاية: ط (إحياء التراث): 11/259.

(6) ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق: 52/ 252 ، والذهبي في تذكرة الحفاظ:

90/3

وقال الذهبي: ثقة (1).

وقال ابن الصلاح (2): كان أبو حاتم هذا . رحمه الله . واسع العلم، جامعاً بين فنون منه، كثير التصنيف، إماماً من أئمة الحديث، كثير التصرف فيه والافتنان، يسلك مسلك شيخه ابن خزيمة في استنباط فقه الحديث ونكته. وقال ابن تغري (3): كان عالماً بالفقه.



(1) المعين في طبقات المحدثين: ص 113/رقم 1268.

(2) طبقات الفقهاء الشافعية: 1/115، 116.

(3) النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة لأبي المحاسن جمال الدين ابن تغري: 342/3.

المبحث الثاني

نكر ما رمي به أبو حاتم وتبيين الحال فيه: .

* قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في " طبقات الشافعية " (1): ربما غلط الغلط الفاحش في تصرفاته ، قال الحافظ الذهبي (2): وصدق أبو عمرو، له أوهام كثيرة تتبع بعضها الحافظ ضياء الدين، وقد بدت من ابن حبان هفوة فطعنوا فيه لها.



قالت الباحثة: وقد رد الحافظ ابن حجر مقولة الذهبي هذه، وعلق عليها بكلام نافع، سيأتي بيانه قريبا بمشيئة الله تعالى.

* وقال أبو إسماعيل الهروي: سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم بن حبان: فقال: رأيتُه ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه.

قالت الباحثة: أنكر الحافظ الذهبي هذا القول، وعلق عليه بقوله: إنكاركم عليه بدعةً، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نص بإثبات ذلك ولا بنفيه، وتعالى الله أن يُحدَّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو علمه رسَّله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} . (3).

(1) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: 116/1.

(2) ميزان الاعتدال للذهبي: 427/4.

(3) الشورى: آية 11 ، ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي "12: 185.

وأُتكر ذلك أيضا الإمام السبكي (1) بقوله: قلت: انظر ما أجهل هذا الجارح، وليت شعري من المجروح مثبت الحد لله أو نافية.

قال: وقد رأيت للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلامي رحمه الله على هذا كلاما جيدا أحببت نقله بعبارة، ومن خطه نقلت: "يا لله العجب

من



* وقال أبو إسماعيل الهروي: سمعت عبد الصمد بن محمد يقول: سمعت أبي يقول: أنكروا على ابن حبان قوله: النبوة: العلم والعمل، وحكموا عليه بالزندقة، وهجروه، وكتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله.

قالت الباحثة: قد اعتذر الحافظ الذهبي عن هذه القصة، وبين الحال فيها، فقال: هذه حكاية غريبة، وابن حبان من كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله . عليه الصلاة والسلام: " الحج عرفة" (2).

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 132/3-133/3 رقم 125 .

(2) أخرجه أبو داود في سنته: باب من لم يدرك عرفة: 320/3 رقم 1949 ، والترمذي في سنته: كتاب الحج: باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج : ت شاكر 228/3 رقم 890، والنسائي في المجتبى : 256/5 رقم 3016، وأحمد في مسنده : 63/31-64/ رقم 18773، 18774، وابن خزيمة في صحيحه : 257/4 رقم 2822، من طريق سفيان الثوري ، عن بكر بن عطاء ، عن عبد الرحمن بن يعمر ، أسلم ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو بعرفة فسألوه ، فأمر مناديا ، فنادى: " الحج عرفة ، فجاء من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثاً ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه " قال : وزاد يحيى : وأردف رجلا فنادى، واللفظ للترمذي .

ومعلوم أن الحج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مُهمّ الحج، وكذا هذا، ذكر مُهمّ النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحدُ نبيا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيا، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم الدني، والعمل الصالح.



أما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر ولا يريده أبو حاتم أصلا، وحاشاه (1) انتهى.

قالت الباحثة: ولهذا قام الحافظ ابن حجر (2) برد مقولته أي -قول الحافظ الذهبي: " وبدت من ابن حبان

هفوة طعنوا فيه لها " فقال: إن أراد القصة الأولى التي صدر بها كلامه فليست هذه بهفوة، والحق أن الحق مع ابن حبان فيها، وإن أراد الثانية فقد اعتذر هو عنها أولا، فكيف يحكم عليه بأنه هفا ماذا إلا تعصب زائد على المتأولين.

أهم مصنفاة: .

ذكر ياقوت الحموي في معجمه (3) أن الإمام ابن حبان صنف الكثير من المؤلفات في كثير من العلوم، فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه وأكتفي هنا بذكر بعضها: .

1. المسند الصحيح، على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها، المعروف بصحيح ابن حبان.

(1) سير أعلام النبلاء: 186/12.

(2) لسان الميزان ت أبي غدة: 6619/46/7.

(3) معجم البلدان: 415/1-417. - الأعلام للزركلي: 78/6.

2. كتاب الثقات.
3. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.
4. مشاهير علماء الأمصار.
5. روضة العقلاء، ونزهة الفضلاء.
6. علل أوهام أصحاب التواريخ.
7. وصف العلوم وأنواعها.
8. الهداية إلى علم السنن.
9. كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه.
10. كتاب شعب الإيمان.
11. كتاب صفة الصلاة.



وغيرها من المصنفات، فمن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أن الرجل كان بحرا في العلوم، وصارت تصانيفه عُدة لأصحاب الحديث.

وفاته: . توفي الشيخ أبو حاتم محمد بن حبان ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست، ودفن بقرب داره التي هي اليوم مدرسة لأصحابه، ومسكن الغرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث والمتفهمة منهم، وله جرايات يستنفقونها من داره، وفيها خزانة كتبه في يدي وصي سلمها إليه ليبدلها لمن يريد نسخ شيء منها من غير أن يخرجها منها، شكر الله عنايته في تصنيفها وأحسن مثوبته على جميل نيته في أمرها بفضله ورأفته (1).

(1) معجم البلدان: 415/1-417. - الأعلام للزركلي: 78/6.



الفصل الثاني وفيه مبحثان

المبحث الأول: التعريف بكتاب المجروحين لابن حبان.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن حبان في الجرح
والتعديل.



الفصل الثاني المبحث الأول التعريف بكتاب المجروحين لابن حبان



* كتاب المجروحين: -

اشتهر كتاب المجروحين بهذا الاسم.

قال محققه (1) وهو في النسخة الخطية المودعة بدار الكتب المصرية عنوانه " معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين " وهو عنوان أدق لمحتويات الكتاب.

ويذكر ابن حبان في آخر كتاب المجروحين (2): " قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين وأضداد العدول من المجروحين، وهذا أكثر قربا إلى عنوان الكتاب.

وقد ألف ابن حبان كتابا من أكبر كتبه هو: " التاريخ الكبير " ولكنه رأى صعوبة تناول ما في هذا الكتاب، لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين، فاختصر من هذا الكتاب كتابيه " الثقات - والمجروحين ".

قال ابن حبان في مقدمة كتاب الثقات (3): وأقنع بهذين الكتابين: " كتاب الثقات، وكتاب المجروحين " المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه لعلنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد، والطرق والحكايات.

(1) الأستاذ / محمود إبراهيم زايد - ينظر مقدمة الجزء الأول: ص(م).

(2) كتاب المجروحين 160/3.

(3) كتاب الثقات لابن حبان 11/1.

وكتاب المجروحين هو كتاب نفيس في فنه، بدأه ابن حبان بمقدمة هامة تكلم فيها حول ضرورة الحفاظ على السنة ونشرها، والتثبت مما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم...، والتغليظ في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم، وضرورة معرفة الضعفاء من الرواة، وأنواع الضعف المنسوب إليهم.



وقد سار الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى . في كتاب " المجروحين " على منهج علمي واسع الخطو في هذا الفن . أي نقد الرجال . خالف به من سبقه من شيوخه كالإمام النسائي وغيره حيث:

1. وضع قواعده العشرين في التصنيف والجرح وترك الرجال (1).
2. وفي التراجم يذكر اسم الرجل كاملاً، والحكم عليه والأسباب التي استند إليها في تكوين هذا الحكم.
3. أحياناً ينقل بعد هذا رأي بعض الأئمة في الرجل.
4. ينهي الترجمة برواية الأحاديث التي أنكرها المحدثون عليه ، ويصدر ذلك بقوله : " قال أبو حاتم " .

وقد اعتمد الحفاظ بعده، وكذا الباحثين في هذا الفن، على هذا الكتاب اعتماداً كلياً في نقل المادة العلمية منه، فكان كتاباً نفيساً ومرجعاً هاماً يرجع إليه في ضعف المحدثين، والأحاديث الضعيفة أو الموضوعية التي يعز على الباحث العثور عليها في غير كتابه، كما حفظ أسماء كثير من الرجال ممن يصعب العثور عليهم في غيره.

(1) ينظر كتاب المجروحين: 85/62/1.

ولكتاب المجروحين طبعتان، إحداهما: طبعة العزيزية بالهند، وتمتاز بحواشي الإمام الدارقطني التي عملها لكتاب المجروحين، وفيها تراجم ليست في هذه (1).

ثانيهما: طبعة حلب بتحقيق الأستاذ / محمود إبراهيم زايد، وهي التي اعتمدت عليها في هذا البحث.



(1) مقدمة تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ص 16.

المبحث الثاني

منهج الإمام ابن حبان في الجرح والتعديل

اشتهر عن الإمام ابن حبان . رحمه الله . أنه كان من المتساهلين في التوثيق، والحكم على الرجال، ومع ذلك فهو متعنت في جرح الرواة، والحكم عليهم، لأنه سلك في نقده للرجال منهاجاً فيه إفراط، وتفريط، فقد أفرط في الجرح وتشدد، وفرط في التعديل والتصحيح حتى عدّ من المتساهلين، وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً، هذا على سبيل الإجمال، وفيما يأتي بيان ذلك على سبيل التفصيل: .



أولاً: تعنت الإمام ابن حبان في الجرح والحكم على الرجال: .

يعد الإمام ابن حبان من المتشددين في جرح الرواة، وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء، منهم:

الإمام اللكنوي، فقد عدّه ممن لهم تعنت، وإسراف في جرح الرجال، عندما تحدث عن صور الجارحين، فقال:

ومنها: أن يكون الجارح من المتعنتين المُشَدِّدين، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّد في هذا الباب، فيجرحون الرواة بأدنى جرح، ويطلقون عليهم ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الأبواب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويُعتَبَر.

فمنهم: أبو حاتم، والنسائي، وابنُ معين، وابن القطان، ويحي القطان، وابن حبان، وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، فليثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه (1).



وقد ردَّ الإمام اللكنوي قول من نَسَب التساهل إلى ابن حبان، واعتبره قولاً ضعيفاً، فقال: وقالوا: هو واسعُ الخَطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف، فإنك قد عرفت سابقاً: أن ابن حبان معذورٌ ممن له تعنتٌ وإسرافٌ في جرح الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره، لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده (2).

وعلق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (3) على هذا بقوله:

" والذي ذهب إليه الإمام اللكنوي هنا، من أن ابن حبان متعنت متشدد في الجرح، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وتابعه على هذا الرأي العلامة التهانوي في . " قواعد علوم الحديث ص 180 . فيه نظر بالغ، فإنه لا تنافي بين ما نسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق، والتعنت والإسراف في باب الجرح، فإنه كما يبدو: متساهل في التعديل متشدد في الجرح انتهى.

قالت الباحثة: وما ذكره الإمام اللكنوي من رده قول من نسب التساهل إلى ابن حبان، جاء موافقاً لما قاله الإمام السيوطي في (تدريب الراوي) (4)

(1) ينظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ص 274، 275.

(2) ينظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، وحاشيته: ص 335.

(3) ينظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، وحاشيته: ص 335.

(4) ص 55.

تحت قول الإمام النووي : ويقاربه . أي صحيح الحاكم . في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان : قيل ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، فإن غايته أنه يُسمي الحسن صحيحاً ، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مُشاحَّة في الاصطلاح ، وإن كانت باعتبار خفة شروطه ، فإنه يُخرج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غير مدلس ، سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقةً ، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفي كتاب الثقات " له كثيرٌ ممن هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقاتٍ من لا يعرف حاله ، ولا اعترض عليه ، فإنه لا مُشاحَّة في ذلك، وهذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن يُخرج عن رواية خرج لمثلهم الشيخان في " الصحيح " ، فالحاصل : أن ابن حبان وفى التزام شروطه، ولم يوفَّ الحاكم.



وفي (فتح المغيث): مع أن شيخنا . أي الحافظ ابن حجر . قد نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية، أي إدراج الحسن في الصحيح، وعبارته: إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهو مُشاحَّة في الاصطلاح لأنه يسميه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يُخرج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غير مدلس، سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جرحٌ ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقةً، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقةً عنده، وفي "كتاب الثقات " له كثيرٌ ممن هذا

حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعترض عليه فإنه لا يُشاحح في ذلك.

قلت: - القائل الإمام السخاوي - ويتأيد بقول الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وكذا قال العماد ابن كثير (1): قد التزم ابن خزيمة، وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرک) بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا (2).



قالت الباحثة: وكتابه في "المجروحين" الذي هو موضوع البحث - يشهد على تعنته وتشدده في الجرح، مما حمل الحافظ الذهبي على تعقبه في مواطن كثيرة من ميزانه، والحافظ ابن حجر في تقريبه، وفي هدى الساري، وهذا يظهر جلياً في ثنايا البحث، عند ذكر أقوال العلماء في الرواة، نذكر منها: .

1. قال الحافظ الذهبي في ترجمة " محمد بن الفضل السدوسي عارم " شيخ البخاري، بعد ذكر توثيقه نقلاً عن الدارقطني: قلت - القائل الحافظ الذهبي - فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف (3) المتهور في عارم؟! فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير

(1) ينظر " الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث " ص 27.

(2) فتح المغيث: ص 55، 56.

(3) الخسف: خسف الشيء يخسفه خسفاً: خرقه، وخسف الشيء: قطعه، والخسف: النقصان والهوان، والخسف: الهُزال والذل، والخسف: الإذلال وتحميل الإنسان ما يكره. " القاموس المحيط": ص 804، ولسان العرب لابن منظور: 68/9.

الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يُعرف هذا من ذاك، تُرك الكل، ولا يحتج بشيء منها.

قلت: القائل الحافظ الذهبي - ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟! (1).

2. وقال الذهبي (2) في ترجمة "أفح بن سعيد المدني" بعد ذكر توثيقه نقلاً عن ابن معين، وبعد ذكر قول ابن حبان فيه، وهو أنه يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، قال - أي الذهبي -: ابن حبان ربما قَصَبَ (3) الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

3. وقال الذهبي (4) في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبى) بعد ذكر توثيقه نقلاً عن ابن معين وغيره: أما ابن حبان فأسرف واجترأ، فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية، وقال الحافظ ابن حجر (5): أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل.

4. وقال الحافظ الذهبي (6) في ترجمة (عثمان بن عبد الرحمن الطرائفى): وأما ابن حبان فإنه يَقَعِّعَ (7) كعادته، فقال فيه: يروي عن قوم ضعافٍ



(1) ميزان الاعتدال: 5/133/رقم 8057.

(2) ميزان الاعتدال: 274/رقم 1023.

(3) قصب: يقال قصبه يقصبه إذا عابه، وأصله القطع، ومنه القصاب، ورجل قصابة: يقع في الناس. "النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: 4/67".

(4) ميزان الاعتدال: 2/443/رقم 3624.

(5) تقريب التهذيب: 1/341/رقم 601.

(6) القعقة: حكاية حركة الشيء يسمع له صوت - "النهاية: 4/88".

(7) ميزان الاعتدال: 3/442/رقم 5532.

أشياء يدلّسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك من أخباره، ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل الناس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته بحال.



قلت - أي قال الذهبي -: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، لو كان عنده له شيء لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال في (عثمان بن عبد الرحمن) هذا إنه يدلّس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتمام المعرفة، تام الورع... الخ.

5. وقال الحافظ ابن حجر ⁽¹⁾ في ترجمة (عيسى بن طهمان): صدوق أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره، وقال في هدى الساري ⁽²⁾: ضعفه ابن حبان بلا مستند، والحمل على غيره.

6. وقال الحافظ ابن حجر ⁽³⁾ في ترجمة (يونس بن أبي الفرات) بعد أن ذكر توثيقه: ولم يصب ابن حبان في تليينه.

قالت الباحثة: ولهذه الشدة توقف العلماء عن قبول جرح ابن حبان في المعدلين، ما لم يفسر جرحه بما يقدح حقيقة، كقول الحافظ الذهبي ⁽⁴⁾ في ترجمة (العلاء بن زهير الأزدي): وثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان ممن يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، قلت - أي الذهبي - العبرة بتوثيق يحيى.

(1) تقريب التهذيب: 887/98/2.

(2) ص 487.

(3) تقريب التهذيب: 385/2/رقم 486.

(4) ميزان الاعتدال: 21/4/رقم 5731.

وقد أشار ابن حبان نفسه إلى شدته هذه في مقدمة صحيحه، فقال: " وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرة من أجل ناقلها، وإن كانت تلك الأخبار من مشاهير تداولها الناس، فمن أحب الوقوف على السبب الذي من أجله تركتها نظر في كتاب "المجروحين من المحدثين" من كتبنا يجد فيه التفصيل لكل شيخ تركنا حديثه ما يشفي صدره، وينفي الريب عن خلده . (ثم قال): .



وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعل تبين لنا منها الخفاء على عالم من الناس جوامعها (1).

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: وابن حبان رحمه الله تعالى . إنما وقع منه هذا الخسْفُ والتهور في تراجم كثير من الرجال، لأنه كان يتصرف في تراجمهم بعباراته، ولا ينقل عبارات السابقين فيهم، فجاءت أحكامه وعباراته ناشزة عن الواقع والقبول، وكان شيخنا الإمام الكوثري . رحمه الله تعالى . يسمي تصرف ابن حبان في التراجم (تفلسفاً)، ويقول فيه: (فيلسوف أهل الجرح والتعديل) (2).

ثانياً: تساهل الإمام ابن حبان في التعديل: .

لقد عرفنا سابقاً أن الإمام ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال، ومع هذا فقد نسب إليه بعضهم التفريط في التعديل والتصحيح، حتى عُد من المتساهلين في التوثيق، واشتهر تساهله هذا اشتهاً كبيراً.

(1) ينظر مقدمة صحيح ابن حبان: 1/93-94، ومباحث في علم الجرح والتعديل

د. قاسم على سعد: ص 117.

(2) راجع هامش الرفع والتكميل للكوثري: ص 279.

مما حمل الحافظ ابن حجر على قوله فيه: "وهو معروف بالتساهل في باب النقد" (1)، وقد نص على تساهله هذا غير واحد من العلماء القدماء والمتأخرين، إذ كل راوٍ انتفت جهالة عينه، كان مقبولاً عنده إلى أن يتبين جرحه.



وقد أفصح ابن حبان بقاعدته هذه فقال: "العدل من لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضدّ التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم" (2).

قالت الباحثة: وهذه القاعدة انتقدها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه "لسان الميزان" (3) بقوله: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره.

قالت الباحثة: وقد أتى الحافظ ابن حجر بمثال يؤيد ما ذهب إليه، فقال في ترجمة (أيوب الأنصاري) أنه روى عن سعيد بن جبير، وقال: مجهول، ذكره ابن حبان في الثقات (4)، وقال: روى عن مهدي ابن ميمون، لا أدري من هو، ولا ابن من هو.

(1) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: 2/726.

(2) الثقات: 1/13.

(3) 209/208/1.

(4) 60/6/رقم 6723.

قال ابن حجر (1): وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب (الثقات) كل مجهول يروى عنه ثقة لم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً.

ونذكر نحوه الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي في (الصارم المُنكي) (2) فقال: وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب -أي (الثقات)- خلقاً كثيراً من هذا النمط. أي من المجهولين الذين لا يعرف هو، ولا غيره أحوالهم - وطريقته فيه: أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، قال: و ينبغي أن ينتبه لهذا و يعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وطريقته في هذا. أي تعديل المجاهيل. قد عرف ضعفها، مع أنه قد ذكر في كتاب (الثقات) خلقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في (المجروحين)، وبين ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغير اجتهاده، قال: وقد ذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح عنه أنه غلط الغلط الفاحش في تصرفه.



* أمثلة لبعض الرواة المجهولين الذين ذكرهم ابن حبان في كتاب (الثقات)، ولم يعرف هو ولا غيره أحوالهم: .

1. أيوب الأنصاري، وقد سبق ذكر بيانه.

2. سهل: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعفور، ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه (3).

(1) لسان الميزان: 2/260/رقم 1394.

(2) ص 103 - 105.

(3) الثقات: 6/406/رقم 8312.

هكذا ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، ونص على أنه لا يعرفه.

3. حنظلة: قال ابن حبان: شيخ يروى المراسيل، لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم ابن حنظلة عن أبيه (1).

وغير ذلك من الأمثلة الدالة على منهج ابن حبان في التوثيق.



وقد جعله الإمام النووي قريبا من مرتبة الحاكم في التساهل، فقال: ويقاربه . أي صحيح الحاكم . في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان (2).

وفي فتح المغيث (3): وابن حبان (يداني) أي يقارب الحاكم في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضا، لأنه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يُخَرِّج للمجهولين، ولاسيما مذهبه إدراج الحسن في الصحيح... الخ.

قالت الباحثة: ومما سبق تبين لنا منهج ابن حبان - رحمه الله تعالى - في الجرح والتعديل، فقد جمع في نقده للرجال بين التشدد في التجريح، والتساهل في التوثيق، وأن مجرد ذكره للرجل في كتابه "

الثقات " لا يفيد توثيقا يعتد به، بل لابد من النظر فيه، لأن المراد بتوثيقه عنده، أن جهالة عينه قد انتفتت، ولم يعلم فيه جرح . كما سبق بيانه . وهذا مسلك متسع خالف به جمهور أئمة هذا الشأن، فكان به من المتساهلين في التوثيق، وأن مجرد ذكره للرجل في كتابه "المجروحين" . الذي هو موضوع البحث . لا يفيد أيضا الجزم بالقدح فيه، ما لم يفسر جرحه بما يقدر حقيقة ، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) المصدر السابق: 6/226/رقم 7473.

(2) تدريب الراوي: ص 54.

(3) ص 55، 56.





الفصل الثالث أسماء الرواة المترجم لهم



الفصل الثالث

أسماء الرواة

* كثير بن زياد، أبو سهل البرساني (1) الخراساني: أصله من البصرة، سكن بلخ ثم سكن سمرقند، يروي عن الحسن وأهل العراق الأشياء المقلوبة، استحب مجانية ما انفرد من الروايات، روي عنه أهل بلخ وسمرقند (2).



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الأئمة: ابن حجر (3)، والبخاري (4)، وابن معين (5) والنسائي، والترمذي (6)، وقال

أبو حاتم: ثقة، كان من أكابر أصحاب الحسن، لا بأس به (7)، وقال الذهبي: وثق، وتكلم فيه ابن حبان (8).

(1) البرساني: بضم الباء الموحدة وسكون الراء بعدها السين المهملة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى برسان قبيلة من الأزد، وإلى قرية من نواحي سمرقند. "اللباب في تهذيب الأنساب: 138/1، 139".

(2) المجروحين: -224/2.

(3) تقريب التهذيب: 131/2/رقم 10.

(4) التاريخ الكبير: 215/7/رقم 936.

(5) تاريخ ابن معين برواية الدوري: 400/3/رقم 1945، ص 514/رقم 2514.

(6) علل الترمذي الكبير: ص 59/رقم 77.

(7) الجرح والتعديل: 151/7/رقم 842.

(8) ميزان الاعتدال: 324/4/رقم 6937.

وذكره ابن حبان في الثقات أيضا، وقال: كان ممن يخطئ⁽¹⁾، وقال ابن حجر: ثم غفل فذكره في الضعفاء فقال يروي عن الحسن وأهل العراق مقلوبات⁽²⁾.

قالت الباحثة: وبهذا يتبين لنا أن هؤلاء الأئمة اتفقوا على توثيق كثير بن زياد، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود باتفاقهم هذا .



(1) 353/7/رقم 10407.

(2) ينظر تهذيب التهذيب: 413/8/رقم 742.

* يونس بن أبي الفرات الإسكافي (1)، مولى لقريش، يروي عن سعيد بن المسيب، وقتادة، روى عنه هشام الدستوائي، ومخرمة بن بكر، منكر الحديث على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه (2).



أقوال العلماء فيه: -

وثقه الحافظ ابن حجر، وعلق على كلام ابن حبان بقوله: ولم يصب ابن حبان في تليينه (3)، ووثقه الأئمة: أبو داود (4)، والنسائي، وكذا وثقه الإمام أحمد بقوله: أرجو أن يكون ثقة صالح الحديث (5).

وقال الحافظ ابن معين: ليس به بأس (6).

قالت الباحثة: هذا الاصطلاح عند ابن معين يعني أنه "ثقة" فقد ورد عن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى ابن معين إنك تقول: فلان " ليس به

(1) الإسكافي: بكسر الألف، وسكون السين المهملة في آخرها الفاء، يقال هذا لمن يعمل اللواك والشمشكات.

"اللباب في تهذيب الأنساب: 57/1".

(2) المجروحين: 139/3.

(3) تقريب التهذيب: 385/2/رقم 486.

(4) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني: ص 337/رقم 534.

(5) العلل ومعرفة الرجال: 518/2/رقم 3419.

(6) تاريخ ابن معين برواية الدوري: 51/3/رقم 208، سؤالات ابن الجنيدي:

ص 148/رقم 609.

بأس"، وفلان "ضعيف"؟ قال: إذا قلت لك: "لا بأس به" فهو "ثقة"، وإذا قلت لك: "ضعيف" فهو ليس بثقة لا تكتب حديثه (1).

ووثقه الحافظ الذهبي، ثم ردّ قول ابن حبان أنه "لا يجوز الاحتجاج به" بقوله: بل الاحتجاج به واجب لثقته (2).

قالت الباحثة: وبهذا يتبين لنا أن يونس بن أبي الفرات ثقة، واجب الاحتجاج به، فتضعيف ابن حبان له مردود، رده عليه الحافظان الذهبي، وابن حجر وغيرهما.



(1) مقدمة ابن الصلاح: (معرفة أنواع علوم الحديث): ص124، والتقيد والإيضاح للعراقي: ص159، 158.

(2) ميزان الاعتدال: 157/6 رقم 9916، الكاشف: 404/2 رقم 6474. ينظر ترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 535/32 رقم 7182 – تهذيب التهذيب: 446/11 رقم 860 –

التاريخ الكبير للبخاري: 406/8 رقم 3497 – الجرح والتعديل: 245/9 رقم 1029 – خلاصة تهذيب

تهذيب الكمال للخزرجي: 441/1 – تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: 264/1 رقم 1624 – ذكر أسماء

من تكلم فيه وهو موثق للذهبي: ص 205/ رقم 491 – التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع

الصحيح لأبي الوليد الباجي: 1245/3 رقم 1525.

*موسى بن عمير العنبري التميمي: أبو هارون، من أهل الكوفة، يروى عن الحكم، وعلقمة بن وائل، وكان يزعم أنه سمع أنس بن مالك، روى عنه وكيع، والكوفيون، كان ممن يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى ربما سبق إلى قلب المستمع لها أنه كان المتعمد لها، أخبرنا الحنبلي قال: سمعت أحمد بن زهير يقول عن يحيى بن معين قال: موسى بن عمير ليس بشيء، وروى عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن في الجنة نهراً يقال له: رجب أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، من صام من رجب يوماً سقاه الله من ذلك النهر" (1).



أقوال العلماء فيه: .

قال الحافظ ابن حجر: موسى بن عمير التميمي، العنبري الكوفي: ثقة (2) ثم ذكر في التهذيب أنه روى عن علقمة بن وائل، والحكم بن عتيبة وغيرهما، وعنه وكيع وغيره (3)، وكذا قال الإمام البخاري (4). أما الإمام يحيى بن معين فقد وثقه، حيث قال: الذي يروى عنه وكيع وهو ثقة، وموسى بن عمير الذي يروى عنه إسحاق بن كعب ليس هو موسى بن عمير هذا (5).

(1) كتاب المجروحين: - 238/2، والحديث أخرجه البيهقي في فضائل الأوقات:

باب في فضل شهر رجب:

ص20/ج رقم 8، ورمز له السيوطي بالضعف، ونقل المناوي عن ابن الجوزي قوله: هذا لا يصح، وفيه

مجاهيل لا يدري من هم. "راجع الجامع الصغير بشرح الفيض: 2/470/ح 4712.

(2) تقريب التهذيب: 286/2/رقم 1490.

(3) تهذيب التهذيب: 10/364/رقم 643 - تهذيب الكمال: 29/126/رقم 6286.

(4) التاريخ الكبير: 7/288/رقم 1231.

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري -: 4/12/رقم 2885.

قالت الباحثة: فثبت بذلك بطلان ما ذكره ابن حبان عن يحيى معين في موسى بن عمير العنبري من أنه ليس بشيء.

وكذا وثقه الأئمة: الدارقطني (1)، وأبو حاتم (2)، والذهبي (3)، والخطيب (4) (4)، والعجلي، وابن نمير، والدولابي (5) وقال أبو زرعة: لا بأس به (6).

ونذكر ابن أبي حاتم عن ابن نمير أنه قال: موسى بن عمير اثنان بالكوفة، فالذي روى عنه وكيع هو ثقة.

قالت الباحثة: قد أثبت ذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب كما سلف ذكره، أما " موسى بن عمير " الآخر، فهو القرشي الكوفي، أبو هارون الكوفي، الأعمى، قال ابن حجر: متروك (7)، وقد كذبه أبو حاتم (8) وذكره ابن حجر للتمييز، ولم يعد " وكيع " من تلامذته، وهو الذي قال فيه ابن معين (9): ليس بشيء، كما قال ابن حبان، وليس هو موسى بن عمير العنبري التميمي الذي روى عنه وكيع وهو المقصود بالترجمة، وليس الآخر.

ولعل ما ذكره الإمام الدارقطني معلقا به على الإمام ابن حبان يزيد الأمر وضوحا، قال: قد خلط أبو حاتم ها هنا في موسى بن عمير، وهم ثلاثة اتفقت أسماءهم وأنسابهم، وكلهم موسى بن عمير، فأعلاهم سنا وأقدمهم

(1) الضعفاء والمتروكون: 3/133/رقم 515.

(2) الجرح والتعديل: 8/155/رقم 695.

(3) ميزان الاعتدال: 5/341/رقم 8905، والكاشف: 2/307/رقم 5721.

(4) تاريخ بغداد: 13/22/رقم 6984.

(5) ينظر تهذيب التهذيب: 10/364.

(6) الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على البرذعي: 3/944/رقم 713.

(7) تقريب التهذيب: 2/287/رقم 1491.

(8) الجرح والتعديل: 8/155/رقم 696.

(9) ينظر تهذيب التهذيب: 10/364/رقم 644.

موسى بن عمير العنبري، وهو من الثقات، حدث عنه وكيع بن الجراح، وأبو نعيم، يحدث عن علقمة بن وائل بن جحش، ونظرائه من تابعي أهل الكوفة، وهو ثقة.

والذي يليه: موسى بن عمير، الذي يحدث عن أنس بالحديث الذي ذكره أبو حاتم، وهو شيخ ضعيف مجهول، لا أعلم روى عنه غير هذا الحديث. والثالث: موسى بن عمير أبو هارون الجعدي، مولى آل جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، وهو ضعيف، وهو الذي روى حديث الحلم الذي ذكره أبو حاتم عنه (1).



قالت الباحثة: وبهذا التفصيل الذي ذكره الإمام الدار قطني يتضح لنا أن موسى بن عمير العنبري التميمي، الذي روى عنه وكيع بن الجراح، كما ذكر الإمام ابن حبان هو "ثقة" باتفاق أقوال من ذكرت من أئمة الجرح والتعديل، أما الذي حدث عن أنس بالحديث الذي ذكره ابن حبان هو "موسى ابن عمير" آخر كما بين الإمام الدارقطني، وهو شيخ ضعيف، وبهذا يندفع تضعيف ابن حبان لموسى بن عمير شيخ وكيع، والله تعالى أعلم.

(1) تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان: ص 229/رقم 298.

*عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد، مولى بني أمية، ابن عم خصيف، أصله من اصطخر، سكن حران، يروي عن سعيد بن جبير ومجاهد، روي عنه الثوري، ومالك، وأهل بلده، ومات سنة سبع وعشرين ومائة، وكان صدوقا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو ممن أستخير الله فيه (1).



أقوال العلماء فيه:

وثقه الحافظ ابن حجر في التقريب (2) ، وقال في هدى الساري (3) : أحد الأثبات ، وكذا قال ابن المديني ، و قال أحمد (4): ثقة ثقة من الثقات ، وقال يحيى بن معين (5) : ثقة ثبت ، ووثقه أبو حاتم (6) ، وأبو زرعة (7) ، وابن سعد (8) ، وابن عمار، والعجلي (1) ، وابن نمير، والبزار، والترمذي (2) ،

(1) كتاب المجروحين: 145/2.

(2) تقريب التهذيب: 1283/516/1 رقم

(3) ص441.

(4) العلل ومعرفة الرجال: 2621/365/2 رقم، سؤالات أبي داود لأحمد: ص272/رقم 313.

(5) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ص 145/رقم492، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: ص83/رقم 251.

(6) الجرح والتعديل: 310/58/6 رقم

(7) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: 155.

(8) الطبقات الكبرى: 3957/334/7 رقم، وذكره باسم: عبد الله بن مالك الجزري، ويكنى أبا سعيد، ثقة كثير الحديث، وهو ابن عم خصيف، وأشار إلى ذلك

والدار قطني (3) وابن البرقي، وأبو عروبة، وقال أبو زرعة: أخذ عنه الأكابر، وقال ابن عبد البر: كان ثقة مأمونا كثير الحديث وقال سفيان الثوري: ثبت، وقال مرة: كان حافظا، وكان من الثقات، لا يقول إلا سمعت، وحدثنا، ورأيت، وقال مرة: ليس لأحد فيه متكلم (4).



وقال الحافظ الذهبي: أنه من العلماء الثقات في زمن التابعين، وتوقف في الاحتجاج به ابن حبان، وعلق على كلام ابن حبان بقوله: قلت: قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وقال أيضا: واحتج ابن حبان بمن هو دونه (5).

ونكره ابن عدي في الكامل لأجل حكاية الدوري عن ابن معين أنه قال: حديث عبد الكريم الجزري عن عطاء رديء، وقال ابن عدي: عني بذلك حديث عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها ولا يحدث وضوءاً، إنما أراد ابن معين هذا لأنه ليس بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة

محقق تهذيب الكمال: 253/18، فقال: ووقع في المطبوع منه عبد الله بن مالك الجزري.

- (1) تاريخ الثقات: ص 307/رقم 1024.
- (2) سنن الترمذي: 4/223، ذكره ضمن التعليق على إسناد ح رقم 1792.
- (3) سؤالات البرقاني للدار قطني " ص 45/رقم 305.
- (4) ينظر تهذيب الكمال: 18/252/رقم 3504، وتهذيب التهذيب: 6/373/رقم 714.
- (5) ميزان الاعتدال: 3/359/رقم 5169، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ص 13/رقم 54.

مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فأحاديثه مستقيمة، ومع هذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد حدثوا عنه (1).

قالت الباحثة: الحديث الذي أشار إليه ابن عدي له طرق عديدة غير طريق عبد الكريم الجزري بعضها صحيح، وبعضها يقارب الصحيح، وقد صححه الأستاذ أحمد محمد شاكر بقوله: وهذا حديث صحيح لا علة له، وقد علله بعضهم بما لا يطعن في صحته، وقد فصل القول في بيان ذلك (2).



وقال ابن الترمذاني: قد جاء لحديث عائشة طرق جيدة سوى ما مرّ من رواية حبيب عن عروة عنها، وذكر منها: ما رواه أبو بكر البزار في مسنده (3) من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال: 41/7/رقم 14978، ولم أقف على رواية الدوري عن ابن معين التي أشار إليها ابن عدي، أما الحديث فقد أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطهارة: باب الوضوء من القبلة: 44/1 ح/178، 179، النسائي في الكبرى: كتاب الطهارة: باب ترك الوضوء من القبلة: 135/1 ح/155، والترمذي في سننه: أبواب الطهارة: باب ترك الوضوء من القبلة: 133/1 ح/86، وابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة: باب الوضوء من القبلة: 168/1 ح/502، والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة: باب صفة ما ينقض الوضوء، وما روى في الملامسة: 247/1 ح/488، 489، 491، وأحمد في المسند: 385/40 ح/24329 (ط) الرسالة.

(2) ينظر حاشية سنن الترمذي: كتاب الطهارة: باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة: 133/1: 139.

(3) لم أقف عليه من هذا الطريق بهذا اللفظ، وإنما وجدته من طرق أخرى بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم، راجع مسند البزار: مسند عائشة رضي الله عنها: 118/18 ح/65، ص 238 ح/263.

قال ابن التركماني: وعبد الكريم: روى عنه مالك في الموطأ، وأخرج له الشيخان وغيرهما، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم، ثم بين حال باقي رجال الإسناد، أن جميعهم ثقات.



ومنها: ما أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عبد الكريم (1)، وقال عبد الحق . بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار : لا أعلم له علة توجب تركه، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء حديث رديء ، لأنه غير محفوظ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره.

قالت الباحثة: ونلخص من هذه الأقوال، وهذا التوضيح، أن عبد الكريم الجزري من الرواة الثقات الأثبات، الذين يحتج بهم، ولم يتوقف عن الاحتجاج به أحد غير ابن حبان، مع أنه احتج بمن هو دونه، كما قال الحافظ الذهبي (2).

(1) سنن الدار قطني: كتاب الطهارة: باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة: 249/1 ح 493، 494.

(2) الجوهر النقي: 125/1: وراجع أيضا نصب الراية للزيلعي: كتاب الطهارات: فصل في نواقض الوضوء: 74/1، فقد نقل هذا الكلام كله نصا، كما نقله أحمد شاکر في حاشية الترمذي، وبدأ كلامه بقوله: وقد جاء الحديث بإسناد آخر صحيح عن عائشة رضي الله عنها، ثم ذكره، راجع حاشية سنن الترمذي: 137/1. ينظر ترجمته أيضا في: التاريخ الكبير للبخاري: 88/6 رقم 1794، سير أعلام النبلاء: 242/6 رقم 849، والخلاصة للخزرجي: 242/1، المغني في الضعفاء: 402/2 رقم 3783، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: 917/2 رقم 993.

* محمد بن الحسن المزني: من أهل واسط، يروى عن محمد بن إسحاق، يروى عنه أهل بلده، يرفع الموقوف ويُسند المراسيل (1).

أقوال العلماء فيه: .

وثقه الحافظ ابن حجر (2) وقال في هدى الساري: ذكره ابن حبان بلا حجة (3). ووثقه أيضا ابن معين (4)، وأبو داود، وابن سعد (5)، وكذا وثقه الحافظ الذهبي بقوله: ثقة جليل، لئنه ابن حبان (6) وذكره أيضا ابن حبان في الثقات (7) قال الذهبي: وهذا أصوب (8)، و قال الإمام أحمد: ليس به بأس (9)، وكذا قال الإمامان: أبو حاتم (10)، والدار قطني (11).
قالت الباحثة: هذا الاصطلاح هو قرين قولهم " صدوق"، ومنهم من يطلقه ويريد به " ثقة " كابن معين وغيره (12).



- (1) كتاب المجروحين: 275/2
- (2) تقريب التهذيب: 154/2/رقم 141.
- (3) ص 487.
- (4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري: 4/375/رقم 4855.
- (5) الطبقات الكبرى: 7/228/رقم 3431.
- (6) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ص 160/رقم 295.
- (7) 411/7/رقم 10656.
- (8) ميزان الاعتدال: 4/435/رقم 7384.
- (9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية ابنه عبد الله): 3/299/رقم 5330
- (10) الجرح والتعديل: 7/226/رقم 1250.
- (11) سؤالات السلمى للدار قطني: 1/279/رقم 332، وسؤالات البرقاني للدار قطني: 51/1/رقم 352.
- (12) ينظر ترجمة " يونس بن أبي الفرات" .

قالت الباحثة: يتبين من أقوال هؤلاء الأئمة أن محمد بن الحسن المزني، من الرواة الثقات، حتى إن ابن حبان ذكره في (الثقات) وهو الأصوب، كما قال الحافظ الذهبي، أما ذكره هنا في الضعفاء فهو بلا حجة، كما قال الحافظ ابن حجر.



ينظر ترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 25/71/رقم 5151- تهذيب التهذيب: 9/118/رقم 163- التاريخ الكبير للبخاري: 1/67/رقم 155- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد الباجي: 2/626/رقم 469- ديوان الضعفاء: ص 347/رقم 3666.

*عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري: يروي عن أبي داود عن أبي الحمراء، روي عنه أبو داود الطيالسي وأبو عاصم، منكر الحديث على قتلته، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتكبه عن مسلك المتقين في الأخبار، وأحسبه يروي عن الحسن الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم، فإن كان كذلك فهو مولى بني حصن، كوفي يخطئ⁽¹⁾



أقوال العلماء فيه: .

ذكر الحافظ ابن حجر ترجمته فيمن اسمه (عبادة) وقال: عبادة بن مسلم الفزاري، أبو يحيى البصري، ثقة، اضطرب فيه قول ابن حبان⁽²⁾، وذكر في التهذيب أنه روى عن أبي داود نفيح وغيره، وروي عنه أبو داود الطيالسي وأبو نعيم وغيرهما⁽³⁾، وقال: ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وذكره في الضعفاء، فسماه عبادا، وقال: منكر الحديث ساقط... الخ ما ذكره ابن حبان، قال الحافظ ابن حجر: وصح الترمذي حديثه، أي حديث "عبادة" (ما نقص مال من صدقة... الحديث)⁽⁵⁾.
قالت الباحثة: ووثقه أيضا الإمام ابن معين⁽⁶⁾، والنسائي، ونقل البخاري عن وكيع توثيقه⁽¹⁾.

(1) كتاب المجروحين 174/2، 173.

(2) تقريب التهذيب: 1/395/ت127.

(3) تهذيب التهذيب: 5/112/ت192.

(4) 160/7/ت9468.

(5) سنن الترمذي: كتاب الزهد: 4/487/ح2325 – وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي: 1/142/رقم484، وبرواية الدوري: 3/371/رقم1803.

ووثقه الحافظ الذهبي (2) ثم قال: والصواب عبادة، وذكره ابن أبي حاتم (3) فيمن اسمه (عبادة) وقال عن أبيه أنه (لا بأس به). قالت الباحثة: الأصل فيها أن تكون قرينة "صدوق" ومنهم من يطلقها ويريد بها "ثقة"، كما سبق بيانه (4).



قال الإمام الدار قطني: هذا عبادة بن مسلم الفزاري، وقد وهم ابن حبان في تسميته عبادا، وأبو داود الذي حدث عنه عبادة هو: نفيح الأعمى، كان كذابا، يروي عن: أبي برزة، وأنس، وعمران بن أبي أوفى، والبراء، وزيد بن أرقم بأحاديث لم يروها عنهم غيره، كذبه قتادة ومن بعده (5).
قالت الباحثة: وبالنظر في أقوال هؤلاء الأئمة نجد أن المقصود بالترجمة هو عبادة بن مسلم الفزاري، وقد اتفقوا على توثيقه، أما الإمام ابن حبان فقد وهم في تسميته عبادا، وبهذا ينتفي قوله فيه.

(1) التاريخ الكبير: 6/65/رقم 1817.

(2) المغني في الضعفاء: 1/327/رقم 3053.

(3) الجرح والتعديل: 6/96/رقم 500.

(4) ينظر ما ذكر في ترجمة "يونس بن أبي الفرات".

(5) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: ص 202، 203 /رقم 259.
ينظر ترجمته أيضا في: لسان الميزان: 4/398/رقم 4088- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 5/443/رقم 5612- الخلاصة: ص 188.

*عيسى بن ظهمان الكوفي: كنيته أبو ليث، يروي عن أنس، روي عنه ابن المبارك، وأهل العراق، ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي عنه، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير. (1)



أقوال العلماء فيه: -

وثقه الأئمة: أحمد (2)، وابن معين (3)، وأبو داود، وقالوا مرة: لا بأس به، وزاد أبو داود أن أحاديثه مستقيمة (4) ووثقه أيضا الذهبي (5)، والدارقطني (6) وقال في موضع آخر: صدوق (7)، ووثقه ابن شاهين (8) ويعقوب بن سفيان.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره (9)، وقال في هدى الساري (10): ضعفه ابن حبان بلا مستند، والحمل على غيره.

- (1) كتاب المجروحين: 117/2.
- (2) العلل ومعرفة الرجال: 456/3 رقم 5942.
- (3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري -: 24/4 رقم 2958، ج4/201 رقم 3949.
- (4) تهذيب التهذيب: 215/8 رقم 398.
- (5) ديوان الضعفاء: ص 311/رقم 3280، والكاشف: 110/2 رقم 4378.
- (6) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: 507/2 رقم 2701.
- (7) سوالات الحاكم للدارقطني: ص 257/رقم 438.
- (8) تاريخ أسماء الثقات: 238/1 رقم 1091.
- (9) تقريب التهذيب: 98/2 رقم 887.
- (10) ص 487.

وذكر الحافظ ابن حجر نقلا عن أبي حاتم أنه قال: ثقة لا بأس به (1)،
 قالت الباحثة: لم أقف عليه في الجرح بهذا اللفظ، وإنما قال: لا بأس به
 يشبه حديثه حديث أهل الصدق، وما بحديثه بأس (2)،
 وقال الإمام النسائي: "لا بأس به، قالت الباحثة: الإمام النسائي مشهور
 بتشدده في نقد الرجال، وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء، منهم
 الحافظ الذهبي (3)، والحافظ ابن حجر (4)، والإمام اللكنوي (5) وغيرهم.
 وكثيرا ما يساوي الإمام النسائي بين لفظة "ثقة"، ولفظة "لا بأس به
 (6)".



(1) تهذيب التهذيب: 216/8.

(2) الجرح والتعديل: 1552/6/280/رقم 1552.

(3) قال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال: 437/1 في ترجمة (الحارث بن عبد
 الله الهمداني الأعور": حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنيته في
 الرجال، فقد احتج به وقوى أمره. وقال أيضا في 226/1، في ترجمة "أشعث بن
 عبد الرحمن الياامي": وأسرف النسائي في قوله: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

(4) وأشار الحافظ ابن حجر إلى تعنت النسائي وتشدده في جرح الرجال في أكثر
 من موضع في هدى الساري ففي ص 406، في ترجمة "أحمد بن عيسى التستري
 " قال: "عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين السبب، وقد احتج به
 النسائي مع تعنته، وفي: (ص 485) قال: (حبيب المعلم) متفق على توثيقه لكن
 تعنت فيه النسائي، وكذا قال في (الحسن بن الصباح البزار).

(5) في الرفع والتكميل: ص 274، 275.

(6) كما جاء في ترجمة (أحمد بن عبده الضبي) في "تهذيب التهذيب": 59/1 " قال
 الحافظ ابن حجر: وقال النسائي ثقة، وفي موضع آخر لا بأس به، وكذا قال في
 ترجمة (أحمد بن علي القرشي: 62/1)، وفي ترجمة (سلام بن أبي مطيع:
 287/4، وفي ترجمة (محمد بن راشد الشامي الخزاعي 158/9) وغيرهم.

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن حجر في هدى الساري (1) عند ذكره عيسى بن طهمان: وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم... الخ" مما يدل على أن الإمام النسائي أحياناً ما يساوي بين اللفظين. وقال العقيلي (2): لا يتابع على حديثه، ولعله أتى من خالد بن عبد الرحمن (3) يعني الراوي عنه.

قال ابن حجر (4): وهو كما ظن العقيلي، أما ابن حبان فقد أفحش القول فيه، ثم لم يسق له إلا حديثان .

وقال الحافظ الذهبي في موضع آخر (5): تابعي صدوق، قال ابن حبان وحده لا يجوز الاحتجاج به.

قالت الباحثة: نلخص من أقوال هؤلاء الأئمة أن عيسى بن طهمان من الرواة الثقات، أما تضعيف ابن حبان له فهو بلا مستند، ولم يوافق عليه أحد، كما قال الذهبي، وإنما حملوا هذا التضعيف على غيره، كما قال الحافظ ابن حجر، والإمام العقيلي.

(1) ص:455-456.

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي: 3/385/رقم 1425

(3) هو: خالد بن عبد الرحمن الخراساني، أبو هيثم، روى عن مالك بن أنس وعيسى بن طهمان، قال ابن حجر: صدوق له أوهام " تقريب التهذيب: 1/215/ رقم 50، تهذيب التهذيب: 3/103/ رقم 191".

(4) هدى الساري: ص 456.

(5) من تكلم فيه وهو موثق: ص 149/ رقم 273.

ينظر ترجمته أيضاً: في التاريخ الكبير للبخاري: 6/401/ رقم 2779 - التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: 3/1018/ رقم 1175.

*أبو المعلى العطار: اسمه يحيى بن ميمون، من أهل البصرة، يروى عن سعيد بن جبير وعبد الله بن المثني، روى عنه البصريون، منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، كان عمرو بن علي الفلاس⁽¹⁾ يقول: هو كذاب، ومات أبو المعلى العطار سنة اثنتين وثلاثين ومائة⁽²⁾.



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الأئمة: ابن حجر⁽³⁾، والنسائي، وابن سعد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: صالح الحديث⁽⁷⁾ قالت الباحثة: جعل ابن أبي حاتم هذا الاصطلاح فيمن يكتب حديثه للاعتبار⁽⁸⁾. وأبو حاتم رحمه الله مشهور بتشدده في نقد الرجال، نص على ذلك غير واحد، منهم: الحافظ الذهبي⁽⁹⁾، والحافظ ابن

- (1) هو: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي، ثقة حافظ من العاشرة. "تقريب التهذيب: 75/2/رقم 640".
- (2) كتاب المجروحين: 120/3.
- (3) تقريب التهذيب: 359/2/رقم 188.
- (4) الطبقات الكبرى: 200/7/رقم 3247 (ط: دار الكتب العلمية - بيروت).
- (5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - 95/4/رقم 3329، ص 260/رقم 4264 - تهذيب الكمال: 15/32/رقم 6933- تهذيب التهذيب: 292/11/رقم 568.
- (6) تاريخ الإسلام: 752/3/رقم 315.
- (7) الجرح والتعديل: 188/9/رقم 784.
- (8) ينظر المرجع السابق: 37/2، التقييد والإيضاح لابن الصلاح: ص 159.
- (9) قال الحافظ الذهبي: فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل، فالحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم... الخ ما ذكره. "ينظر: (الموقظة في علم مصطلح الحديث): ص 83.

حجر (1)، والإمام اللكنوي (2).

وقال الذهبي: وإن هذه العبارة ومثلها ك: " فلان حسن الحديث، فلان صدوق إن شاء الله 000. كلها جيدة، وقال أيضا: ليست مضغفة لحال الشيخ، نعم، ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها

(3).



قالت الباحثة: هذا إن لم يثبت توثيقه من وجه آخر، ويحيي بن ميمون العطار قد ثبت توثيقه من غير وجه، ولذا ردّ الحافظ الذهبي تضعيف ابن حبان له، ونقله عن الفلاس تكذيبه، بقوله: بل صدوق، حدث عنه مثل شعبة، وابن عليّة، واحتج به النسائي (4).

ونلخص من أقوال هؤلاء الأئمة إلى أن أبا المعلى يحيي بن ميمون، من الرواة الثقات، فمستند ابن حبان في تضعيفه له مردود، رده عليه الحافظ الذهبي وغيره، فلا يعتبر به.

(1) وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى تعنته في أكثر من موضع في هدى الساري: القسم الثاني: فيمن ضعف بأمر مردود: ص 385، 386، 387.

(2) ينظر ما ذكره اللكنوي في الرفع والتكميل: ص 274، 275.

(3) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص 82.

(4) ميزان الاعتدال: 85/6 رقم 9639.

ينظر ترجمته أيضا في: التاريخ الكبير للبخاري: 8/306 رقم 3112، الخلاصة للخرجي: 428/1 سؤالات أبي عبيدة الأجري أبا داود: ص 262 رقم 357، سؤالات ابن الجنيّد: ص 312 رقم 164.

* العلاء بن زهير أبو زهير الأزدي ، من أهل الكوفة ، يروى عن عبد الرحمن بن الأسود، روى عنه الكوفيون، أبو نعيم وغيره، كان ممن يروى عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات. (1)



أقوال العلماء فيه: -

وثقه الحافظ ابن حجر (2)، وابن معين، روى له النسائي حديثين، أحدهما في قصر الصلاة (3).

قالت الباحثة: وقد علق الإمام المزي على هذا الحديث بقوله: إسناده عالٍ جداً (4)، وصححه أيضاً الحافظ ابن حجر، ونقل عن ابن حزم أنه قال مجهول (5)، وتعبه الحافظ ابن حجر بقوله: ورد ذلك عليه عبد الحق، وقال: بل هو ثقة مشهور (1).

(1) كتاب المجروحين: 183/2.

(2) تقريب التهذيب: 92/2 رقم 816.

(3) أخرجه النسائي في سننه: كتاب تقصير الصلاة في السفر: باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، وباب ترك التطوع في السفر: 122/3.

(4) تهذيب الكمال: 495/22 رقم 4567.

(5) ذكره في كتابه (المحلى بالآثار): 190/3، وقد ترجم الحافظ ابن حجر لابن حزم في "لسان الميزان": 488/5 - 494، فقال فيه: "كان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لثفته بحافظته كان يهجم على القول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أو هام شنيعة، وقد تتبّع كثيراً منها الحافظ قطب الدين الحلبي من كتابه "المحلى" خاصة، وسأذكر منها أشياء.

ثم ذكرها الحافظ ابن حجر، ومنها حديث عائشة رضي الله عنها في قصر الصلاة، وقال: قال ابن حزم: انفرد به العلاء بن زهير، وهو مجهول، فتعقب ذلك عليه

وذكره ابن حبان في الثقات أيضا (2)، فتناقض فيه قولاه، وردّ الحافظ الذهبي ما ذكره هنا في الضعفاء، وقال: العبرة بتوثيق يحيى (3)، وقال في موضع آخر: وثق (4).

قالت الباحثة: يتبين لنا من أقوال هؤلاء الأئمة أن العلاء بن زهير الأزدي من الرواة الثقات، وليس كما قال ابن حبان، فمستنده في تضعيفه مردود، خاصة مع ذكره له في الثقات أيضا، فتناقض فيه قولاه.



الحافظ قطب الدين بتوثيق ابن معين له، وأن العلاء روى عن وكيع، وأبي نعيم، والفريابي وغيرهم. وذكر الحافظ ابن حجر عن الحميدي أنه قال: تتبع أغلظه في الاستدلال والنظر عبد الحق بن عبد الله الأنصاري، في كتاب سماه " الرد على المحلى".

(1) تهذيب التهذيب: 180/8/ رقم 325.

(2) 265/7/ رقم 9993.

(3) ميزان الاعتدال: 21/4/ رقم 5031.

(4) الكاشف: 103/2/ رقم 4329.

ينظر ترجمته أيضا في: الجرح والتعديل: 355/6/ رقم 1962، الكنى والأسماء للإمام مسلم: 340/1/ رقم 122، الخلاصة للخزرجي: 299/1.

*هارون بن عنتره بن عبد الرحمن الشيباني: من أهل الكوفة، كنيته أبو عمرو، وهو الذي يقال له هارون بن وكيع، يروى عن أبيه، وروى عنه الثوري، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، منكر الحديث جدا، يروى المناكير الكثيرة، حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روى مما لا أصل له، ولا يجوز الاحتجاج به بحال (1).



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الأئمة: أحمد (2)، وابن معين (3) والعجلي (4)، وابن سعد (5)، وابن شاهين (6)، وذكره ابن حبان في الثقات أيضا في ترجمة أبيه عنتره ثم قال: وابنه هارون، وهارون الله المستعان على إثباته (7)، وقال أبو زرعة (8): لا بأس به، مستقيم الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: لا بأس به (9).

(1) كتاب المجروحين: 93/3.

(2) العلل ومعرفة الرجال: 472/2/رقم3092-، وسؤالات أبو داود لأحمد: 301/1/رقم369.

(3) تاريخ ابن معين برواية الدوري: 3/317/رقم1517.

(4) تاريخ الثقات: ص 454/رقم1711.

(5) الطبقات الكبرى: 6/336/رقم2549.

(6) تاريخ أسماء الثقات: 1/249.

(7) 282/5/رقم484.

(8) كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على البرذعي: 946/3/رقم731.

(9) تقريب التهذيب: 2/312/رقم19.

قالت الباحثة: قد جعلها الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة، وهي عنده قرينة " صدوق"، وحديث أهلها صحيح يحتج به، من الدرجة الثانية، كما قال الأستاذ أحمد شاكر . رحمه الله تعالى . (1).

وعلق الحافظ الذهبي على تضعيف ابن حبان لهارون بن عنترة، واتهامه بالنكارة ، بقوله: الظاهر أن النكارة من الراوي عنه (2) وقد قال الدارقطني: يحتج به، وأبوه يعتبر به، وأما ابنه فمتروك، يكذب (3).



قالت الباحثة: نلخص من هذه الأقوال إلى أن هارون بن عنترة الشيباني: ثقة، ويحتج به، كما ذكر العلماء، ولم يكن منكرا لحديث كما قال ابن حبان، والظاهر أن النكارة من الراوي عنه كما قال الحافظ الذهبي، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص319.

(2) ميزان الاعتدال: 409/5/رقم9165.

(3) سوالات البرقاني للدارقطني: 40/1/رقم252، 253.

وترجمته أيضا: تهذيب الكمال: 100/30/رقم 6521- تهذيب التهذيب: 9/11/رقم 19- التاريخ الكبير للبخاري: 221/8/رقم 2785- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 92/9/رقم 384- خلاصة تهذيب تهذيب الكمال للخرجي: 407/1- الكشف الحثيث: ص 271/رقم 815 - الكنى والأسماء للأمام مسلم: 565/1/رقم 2290- تاريخ الإسلام: 998/3/رقم 452 - المعنى في الضعفاء: 705/2/رقم 6700- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: 171/3/رقم 3573.

* عبد الله بن جعفر بن المسور بن مخرمة: الذي يقال له "المخرمي" من أهل المدينة، كان كثير الوهم في الأخبار حتى يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها من الحديث صناعته، شهد أنها مقلوبة فاستحق الترك. مات سنة سبعين ومائة (1).



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الأئمة: ابن معين (2)، وأحمد (3)، والذهبي (4)، والترمذي (5)، والعجلي (6) وقال الحاكم: ثقة مأمون (7)، ووثقه أبو المطرف، وقال البرقي: ثبت (8).

قال الحافظ ابن حجر . ليس به بأس (9)، قالت الباحثة: عدها الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة وهي عنده قرينة " صدوق " (10)، وحديث أهلها

(1) كتاب المجروحين: 27/2.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي -: 164/1/رقم 588.

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص 210 /رقم 165.

(4) ديوان الضعفاء: ص 213/رقم 2138.

(5) العلل الكبير للترمذي: ص 161/رقم 273 -سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي: 605/2.

(6) تاريخ الثقات: ص 252/رقم 488.

(7) سؤالات السجزي للحاكم: ص 199/رقم 250.

(8) تهذيب الكمال: 372/14/رقم 3203، تهذيب التهذيب: 171/5/رقم 295،

التاريخ الكبير للبخاري: 62/5/رقم 147- سؤالات ابن الجنيد: 356/3/رقم 338.

(9) تقريب التهذيب: 406/1/رقم 229.

(10) المصدر السابق: 4/1.

صحيح يحتج به، من الدرجة الثانية، كما قال الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله (1).

وقال الإمام النسائي، وأبو حاتم: ليس به بأس (2)، قالت الباحثة: وهما - رحمهما الله - مشهوران بتشددهما في نقد الرجال، وقد نص عليه غير واحد من العلماء منهم: الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر، والإمام اللكنوي (3).

وقال ابن معين في رواية أخرى له: ليس به بأس (4)، قالت الباحثة: وهي تعنى عنده " ثقة " كما سبق بيانه (5).

وذكر عن ابن معين أنه تردد فيه وقال: صدوق ليس به بأس، وليس بثبت (6)، وتعقبه الذهبي بقوله: وهو كما قال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس (7).

قالت الباحثة: سبق وأن ذكرت توثيق ابن معين له صراحة غير مرة، إذا فقد زال التردد، بل إن عبد الله ابن جعفر بن المسور المخرمي، يعد من

(1) اختصار علوم الحديث: ص 319.

(2) الجرح والتعديل: 22/5/رقم 100.

(3) ينظر ما سبق ذكره في تشدد النسائي، في ترجمة عيسى بن طهمان وما سبق ذكره في تشدد أبي حاتم، في ترجمة أبي المعلى العطار.

(4) تاريخ ابن معين - رواية محرز -: 85/1.

(5) ينظر ما سبق ذكره في ترجمة يونس بن أبي الفرات .

(6) التاريخ الكبير - تاريخ ابن أبي خيثمة -: 349/2/رقم 3311.

(7) ميزان الاعتدال: 117/3/رقم 4248 - من تكلم فيه وهو موثق: ص 107/رقم 178.

ينظر ترجمته أيضا في: تاريخ الإسلام للذهبي " " : 421/4/رقم 194 - الخلاصة للخزرجي: ص 193، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: 284/7.

الرواة الثقات كما قال العلماء ، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود. والله تعالى أعلى وأعلم.



*عبد الوهاب بن بُخت الجزري، كنيته أبو عبيدة، سكن المدينة، وهو مولى لآل مروان، روي عن نافع والزهري وسليمان بن حبيب، روى عنه أهل الشام والحجاز، وهو الذي يقال له عبد الوهاب بن أبي بكر، كان كنيته بخت أبو بكر، انتقل إلى الثغر، وقتل مع البطل سنة عشر ومائة.

كان صدوقا في الرواية إلا أنه كان يخطئ كثيرا ويهم شديدا حتى كثر في روايته الأشياء المقلوبة فبطل الاحتجاج به، كان يحيى بن معين حسن الرأي فيه. (1)



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الحافظ ابن حجر (2)، وأبو زرعة (3)، ويعقوب بن سفيان، والنسائي (4) وكذا وثقه ابن معين ثم قال: قد سمع منه مالك (5). وقال في موضع آخر: لم يحدث مالك إلا عن ضعيفين: عبد الكريم وهو أبو أمية، وعن رجل آخر (6).

قالت الباحثة: فدل بقوله هذا على توثيق عبد الوهاب بن بخت، لسماع الإمام مالك منه، فهو ليس من هذين الضعيفين. وقال أبو حاتم: لا بأس به (7)، قالت الباحثة: هي عنده قرينة صدوق، وهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية عنده (1).

(1) كتاب المجروحين: 146، 147/2.

(2) تقريب التهذيب: 527/1/رقم 1397.

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على البرذعي: 905/3/رقم 452.

(4) تهذيب الكمال: 488/18/رقم 8598، وتهذيب التهذيب: 444/6/رقم 926.

(5) تاريخ ابن معين برواية الدوري: 178/3/رقم 793، ص 202/رقم 930.

(6) المرجع السابق: 235/3/رقم 1099.

(7) الجرح والتعديل: 69/6/رقم 360.

والإمام أبو حاتم مشهور بتشدده في نقد الرجال، وقد نص على ذلك غير واحد منهم الحافظ الذهبي في الموقظة، والحافظ ابن حجر، واللكنوي (2). وقال الحافظ الذهبي: ثقة صدوق، لكنه كثير الوهم (3)، وذكر أن بعضهم قال: يخطئ، ويهم شديدا (3) (4).



قالت الباحثة: لعله عنى بقوله "بعضهم" الإمام ابن حبان -رحمه الله- لأنه لم يظهر لي من خلال الترجمة أن أحدا من الأئمة السالف ذكرهم قد وافقه على قوله هذا، عدا ما ذكره الحافظ الذهبي بعد توثيقه له، بل تبين لي أنه ليس ابن معين فقط الذي كان حسن الرأي في عبد الوهاب بن بخت الجزري، كما قال ابن حبان، بل شاركه الرأي غيره من أئمة هذا الشأن كما بينته.

- (1) ينظر الجرح والتعديل: 37/2، تقييد الايضاح: ص158.
 - (2) ينظر ما سبق ذكره في ترجمة أبي المعلى العطار.
 - (3) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ص128/ رقم 227، ديوان الضعفاء: ص262/ رقم 2672.
 - (4) ميزان الاعتدال: 3/392/ رقم 5313.
- ينظر ترجمته أيضا في: التاريخ الكبير للبخاري: 96/6/ رقم 1821 - الكاشف للذهبي: 673/1/ رقم 3513 - الخلاصة للخزرجي: 247/1 - الكنى والأسماء لمسلم: 120/1/ رقم 304.

* سويد بن عمرو الكلبي، من أهل الكوفة، كنيته أبو الوليد، يروى عن حماد بن سلمة، وأهل العراق، روى عنه أبو كريب، مات سنة ثلاث ومائتين، وكان يلقب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

روى عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال: " أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما" (1)



حدثناه الحسن بن سفيان ثنا أبو كريب، ثنا سويد بن عمرو، وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة، ولا من حديث ابن سيرين، ولا من حديث أيوب وهشام، ولا من حديث حماد بن سلمة، وإنما هو قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقط، وقد رفعه عن عليّ الحسن بن أبي جعفر (الجعفري) عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي (بن أبي طالب)، وهو خطأ فاحش. (2)

(1) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب البر والصلة: باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض: 316/4 ح رقم 1997، قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا سويد بن عمرو الكلبي، عن حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه قال... الحديث. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه.

وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضاً بإسناد له عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عن عليّ موقوف قوله.

(2) كتاب المجروحين 347/1.

أقوال العلماء فيه: -

وثقه الإمام ابن معين، والإمام النسائي (1)، قالت الباحثة: هذا مع تعنتهما -رحمهما الله- في نقد الرجال (2).



ووثقه أيضاً الإمام الدار قطني (3)، وقال الإمام العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحاً متعبداً (4)، ونقل ابن خلفون توثيقه (5).

وقال الحافظ الذهبي: وثقوه، وأما ابن حبان فأسرف واجترأ، فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية (6).

وقال الحافظ ابن حجر: أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل (7).

قالت الباحثة: إذاً فالقول في (سويد بن عمرو الكلبي) ما قاله هؤلاء الأئمة، وهو أنه من الرواة الثقات، أما ابن حبان، فقد أفحش القول فيه، وأسرف ولم يأت بدليل.

أما الحديث الذي استند إليه ابن حبان في تضعيف سويد بن عمرو، فقد علق عليه الدار قطني بقوله: قد وهم ابن حبان في ذكر هشام في حديث سويد بن عمرو، لا أعلم أحداً ذكر هشاماً في هذا الحديث (1).

(1) تهذيب التهذيب: 277/4 رقم 475

(2) ينظر الرفع والتكميل للكنوي: ص 274 - 275، وينظر ما ذكر في ترجمة (عيسى بن طهمان).

(3) سؤالات البرقاني للدار قطني: ص 35/رقم 209.

(4) تاريخ الثقات: 211/1 رقم 642.

(5) ميزان الاعتدال: 2/443 رقم 3624 - الكاشف: ص 473/رقم 2196.

(6) ميزان الاعتدال: 2/443 رقم 3624 - الكاشف: ص 473/رقم 2196.

(7) تقريب التهذيب: 341/1 رقم 601.

قالت الباحثة: والحديث أخرجه الإمام الترمذي، كما هو موضح في الهامش، وأيضاً لم يذكر في إسناده هشاماً، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه.

وقد ذكر الإمام المناوي تخريج الحديث من طرق عدة، وقام بالتعليق عليها، ثم قال: وبعد إذ علمت هذه الروايات فاعلم أن أمثلها الأولى - يعني رواية الترمذي -، ثم قال: وقد استدرك الحافظ العراقي على الترمذي دعواه غرابته وضعفه، فقال أي العراقي - رجاله رجال مسلم، لكن الراوي تردد في رفعه، وقد رمز له السيوطي بالحسن، وقال الألباني: صحيح (2).



-
- (1) تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان: ص118/رقم135.
- (2) ينظر فيض القدير على الجامع الصغير: 1/176/ح رقم 178، وصحيح الجامع الصغير وزياداته: 1/97/ح رقم 178.
- ينظر ترجمته أيضاً في: تهذيب الكمال: 12/263/رقم 2646 - التاريخ الكبير للبخاري: 4/148/رقم 2281
- الجرح والتعديل: 4/239/رقم 1023 - الخلاصة للخزرجي: ص159. - الكشف الحديث للطرابلسي: ص131/رقم 334-رجال صحيح مسلم لابن منجويه: 1/290/رقم 625.

* عبد الله بن عمر بن غانم، قاضي إفريقية، يروى عن مالك مالم يحدث به مالك قط، لا يحل ذكر حديثه، ولا الرواية عنه في الكتب إلا سبيل الاعتبار.



روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "الشيخ في بيته كالنبي في قومه" (1).

وإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "ما من شجرة أحب إلى الله من الحناء" (2)، أخبرنا بالحديثين جميعا علي بن محمد بن حاتم القومسي قال: حدثنا عثمان بن محمد خُشيش القيرواني قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصون البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها (3).

أقوال العلماء فيه: -

قال أبو سعيد بن يونس: كان أحد الثقات الأثبات (4)، وقال أبو العرب التميمي (5): كان ثبًا ثقة نبيلًا، ولي القضاء، وكان عدلا في قضائه، ووثقه أيضا الحافظ ابن حجر، وذلك بعد تعليقه على الرواية الأولى التي

(1) ذكره العجلوني في كشف الخفاء: 18/2/ح رقم 1576، بلفظ: "الشيخ في قومه كالنبي في أمته".

(2) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال: 178/3.

(3) كتاب المجروحين: 39/2.

(4) تاريخ ابن يونس المصري (تاريخ الغرباء)، وهو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: 47هـ): 112/2/رقم 286.

(5) في طبقات علماء إفريقية: ص43، وهو: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: 333 هـ).

ذكرها ابن حبان (الشيخ في قومه...) بقوله: وهذا موضوع، ولعل ابن حبان ما عرف هذا الرجل، لأنه جليل القدر ثقة، لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممن هو دونه (1).

وقال في التقريب: وأفرط ابن حبان في تضعيفه (2)، قالت الباحثة: وقد ذكر نحو هذا الحافظ الذهبي (3)، فقال: لعل الآفة في الخبرين من عثمان صاحبه (4).



وقال الآجري عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة، ما أعلم حدث عنه غير القعنبى لقيه بالأندلس، وقال ابن خلفون في الثقات: روى عنه القعنبى وغيره (5)، وقال الزركلي: أخباره كثيرة، وكان من الثقات (6)، وقال أبو حاتم مجهول (7).

قالت الباحثة: قد نبه الإمام اللكنوي -رحمه الله- إلى تجهيل أبي حاتم لبعض الرواة، فقال: "لا تغتر بقول أبي حاتم في كثير من الرواة "مجهول"، مالم يوافق غير من النقاد العدول، فإن الأمان من جرحه بهذا

(1) تهذيب التهذيب: 331/5/ رقم 567.

(2) تقريب التهذيب: 435/1/ رقم 493.

(3) ميزان الاعتدال: 178/3/ رقم 447.

(4) هو: عثمان بن محمد بن خشيش القيرواني، قال الذهبي: عن ابن غانم قاضي

إفريقية، أظنه كذابا. "المعنى في الضعفاء: 428/2/ رقم 4059.

(5) ينظر تهذيب التهذيب: 331، 332/5.

(6) الأعلام للزركلي: 109/4.

(7) الجرح والتعديل: 110/5/ رقم 503.

مرتفع عندهم، فكثيرا ما ردوه عليه بأنه جهل من هو معروف عندهم، ثم سرد عددا من الرواة، جهلهم أبو حاتم، وهم ثقات عند غيره (1).

وقال الشيخ ابن دقيق العيد: لا يكون تجهيل أبي حاتم حجة ما لم يوافقه غيره (2).



وقال الشيخ أبو غدة (3): وقد يُجهل أبو حاتم (الصحابي) على معنى آخر، سيأتي بيانه، كما جاء في الجرح والتعديل (4)، في ترجمة (مدلاج بن عمرو السلمي): قال أبي: مجهول.

قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) (5)، في ترجمة (مدلاج) معقبا على أبي حاتم، وذلك بعد ذكره أنه - أي مدلاج السلمي - صحابي شهد بدرًا، وأحدا والمشاهد كلها، قال: وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد بها جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين.

قالت الباحثة: وقد أشار أيضا الإمام السيوطي إلى تجهيل أبي حاتم وغيره لبعض الرواة الثقات فقال: جهل جماعة من الحفاظ قوما من الرواة لعدم

(1) ينظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: إيقاظ (14) في مدى قبول قول أبي حاتم في الراوي "مجهول": ص254، 253.

(2) ينظر حاشية الرفع والتكميل: ص254، نقلا عن الزيلعي كما في "التذنيب" لأمير على الهندي، الملحق بآخر "تقريب التهذيب" لابن حجر، ولم أفد على هذه الطبعة للتقريب.

(3) ينظر حاشية الرفع والتكميل: ص258.

(4) الجرح والتعديل: 428/8 رقم 1951.

(5) 23/8 رقم 7642.

علمهم بهم، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما في الصحيحين، ثم ذكر عددا من الرواة جهلهم أبو حاتم ووثقهم غيره (1).

قال أبو غدة (2): وقد يُجهل أبو حاتم الراوي لبعده بلده عنه، وعدم معرفته به، واستدل بما جاء في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض (3) في ترجمة (عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي) عن أبي سعيد بن يونس، أنه قال بعد توثيقه له: "ولم يعرفه أبو حاتم لبعده قطره، وقال: مجهول" (4).



قالت الباحثة: وعليه: فقد تبين لنا سبب تجهيل أبي حاتم لعبد الله بن عمر بن غانم، وهو بعد قطره عنه، فلا يضره ذلك مع توثيق غيره له، كما سلف ذكره، إذا فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، لأن الآفة في الخبرين الذين ذكرهما من (عثمان بن محمد بن خشيش القيرواني)، وهو كذاب، كما بينت حاله في الحاشية، والله تعالى أعلم.

(1) ينظر تدريب الراوي: ص163.

(2) في تعليقه على الرفع والتكميل: ص258.

(3) 65/3 – 66.

(4) لم أقف على هذا القول في النسخة التي بين يدي من تاريخ ابن يونس، فلعله في نسخة أخرى وقف عليها القاضي عياض -رحمه الله.

* زياد بن الربيع اليعمدي ⁽¹⁾، بصري، يكنى أبا خدّاش، قال البخاري: سمع عبد الملك بن حبيب، في إسناده نظر، وقال ابن عدي: لا أرى بحديثه بأساً ⁽²⁾.



أقوال العلماء فيه: -

وثقه الحافظ ابن حجر ⁽³⁾، وأحمد بن حنبل ⁽⁴⁾، وأبو داود، وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان من الثقات البصريين ⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات أيضاً ⁽⁶⁾، وذكره ابن عدي في الكامل، وروى عن ابن حماد عن البخاري قال: روى عن عبد الملك بن حبيب يعني أبا عمران الجوني، في إسناده نظر، ثم قال ابن عدي: ما أرى بروايته بأساً ⁽⁷⁾.

قالت الباحثة: قد انتقد الحافظ ابن حجر الإمام ابن عدي لذكره "زياد" في الكامل بقوله: وقد نكره ابن عدي بلا حجة، وذلك بعد إشارته إلى أن البخاري قد روى له في الصحيح حديثاً واحداً في المغازي، من روايته عن أبي عمران الجوني عن أنس أنه نظر إلى الناس يوم الجمعة فرأى

(1) اليعمدي: بفتح أوله والميم، وسكون المهملة بينهما وآخره مهملة نسبة إلى يحمّد بطن من الأزد. "لب اللباب: ص283".

(2) كتاب المجروحين: 303/1.

(3) تقريب التهذيب: 267/1 رقم 104.

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: 478/2 رقم 3138.

(5) تهذيب الكمال: 458/9 رقم 2040، تهذيب التهذيب: 267/1 رقم 104.

(6) 325/6 رقم 7934.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال: 143/4 رقم 696.

طيايسة (1) فقال: كأنهم الساعة يهودُ خبير (2).

قال ابن حجر: ماله عنده غيره (3)، وقال الحافظ الذهبي: إن أبا عبد الله البخاري قد احتج به في جامعه الصحيح (4).

قالت الباحثة: لم أقف على قول البخاري: "في إسناده نظر"، كما قال ابن عدي، فقد ذكره في التاريخ الكبير (5) والأوسط (6) ولم يزد على قوله: سمع عبد الملك بن حبيب، وقال ابن المثنى: مات سنة خمس وثمانين ومائة، ولم يذكره في: "الضعفاء الصغير".



وقد بين الحافظ الذهبي مراد البخاري من قوله "في إسناده نظر" في ترجمة أويس القرني، في ميزانه، وحكى عن البخاري قوله فيه "في إسناده نظر" (7)، وقال: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روى عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في الضعفاء لما

(1) طيايسة: "الأطلس" الخلق، وكذا (الطَّلْسُ) بالكسر، يقال: رجل (أطلس) الثوب، وذئب أطلس، وهو الذي في لونه غبرة إلى السواد، وكل ما كان على لونه فهو أطلس، و(الطيلسان) بفتح اللام واحد (الطيايسة) والهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسيٌّ معرَّبٌ، والعامية تقوله بكسر اللام. "مختار الصحاح: ص191".

(2) صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة خبير: 170، 171/5.

(3) مقدمة فتح الباري: 423، 485.

(4) ميزان الاعتدال: 2/278/ رقم 2937.

(5) 3/353/ رقم 1193.

(6) 2/235.

(7) التاريخ الكبير: 2/55/ رقم 1666.

ذكرته أصلاً، فإنه من أولياء الله الصادقين، وما روى الرجل شيئاً فيضعف أو يوثق من أجله (1).

وقال ابن عدي (2): ليس لأويس من الرواية شيء، إنما له حكايات وتُتف في زهده، وقد شك قوم فيه، ولا يجوز أن يشك فيه لشهرته في نفسه، وشهرة أخباره، وليس له من الأحاديث إلا القليل فلا يتهاى أن يُحكَم عليه بالضعف، بل هو ثقة صدوق مقدار ما يروى عنه.



قالت الباحثة: ويكفي أويساً ثناء النبي -صلى الله عليه وسلم- عليه بقوله: "إن خير التابعين رجل يقال له أويس بن عامر..." الحديث (3)

قالت الباحثة: ومما يؤكد ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من مراد البخاري بقوله "في إسناده نظر"، ما ذكره الحافظ ابن حجر في المقدمة (4)، عند الكلام على "أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء" قال: ذكره ابن عدي في الكامل (5)، وحكى عن البخاري أنه قال: "في إسناده نظر" (6) ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال: يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضوع.

(1) ميزان الاعتدال: 1/278/ رقم 1048.

(2) الكامل: 109/2 - 112/ رقم 227.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أويس

القرني رضي الله عنه: 4/1968/ ح 224.

(4) هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص 411.

(5) ح 107/2، 108 / رقم 225.

(6) التاريخ الكبير: 2/16/ رقم 1540.

قال الحافظ ابن حجر: أخرج له البخاري حديثا واحدا.

قالت الباحثة: يتبين لنا من خلال هذا التوضيح مراد الإمام البخاري من عبارته - في إسناده نظر - وهو أنه يريد بها أن الحديث الذي روى عن هذا الراوي في الإسناد إليه نظر، لا أنه ضعيف عنده، فيمكن القول بمثل هذا في زياد بن الربيع اليمامي، خاصة أن الإمام البخاري نفسه قد احتج به في صحيحه، وأن ابن حبان قد ذكره في الثقات، ثم ذكره هنا في الضعفاء، فتناقض فيه قولاه، إذا فمستنده في تضعيفه مردود، والله تعالى أعلى وأعلم.



* عمر بن عبد الله الرومي: شيخ يروى عن شريك، يقلب الأخبار، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، فلا يجوز الاحتجاج به بحال. روى عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أنا دار الحكمة وعلى بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها" روى عنه أبو مسلم الكجّي، وهذا خبر لا أصل له عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه ثم أقلبه على شريك، وحدث بهذا الإسناد (1).



أقوال العلماء فيه: -

وثقه الإمام الدار قطني (2)، والحافظ الذهبي (3)، وقال أبو داود: جيد الحديث، وابن الرومي - أي ابنه محمد - ضعيف (4)، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول (5).

(1) كتاب المجروحين: 94/2، و الحديث أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: 5/596/3723 ح، حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا محمد بن عمر بن الرومي، حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة الصنابحي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الترمذي: هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك.

(2) تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان: ص 179، 178/ رقم 218.

(3) ميزان الاعتدال: 4/132/ رقم 6159.

(4) سوالات الأجرى أبا داود السجستاني: ص 313/ رقم 476.

(5) تقريب التهذيب: 2/58/ رقم 465.

قالت الباحثة: ومعلوم أن الحافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك به حديثه (1) ، وقد ذكره في لسان الميزان (2) ووافق الذهبي على توثيقه ، وقال ضعفه ابن حبان وحده .

وقد اتهم الحافظ الذهبي الإمام ابن حبان بالوهم لقوله إنه يروى عن " شريك " وقال أي الذهبي-: بل الراوي عن شريك هو محمد بن عمر الرومي، وهو ولد المذكور، أما الأب فثقة، وقال في المغني: هذا غلط من ابن حبان "إنما الراوي عن شريك محمد ولد عمر فإنه وإه، فأما عمر فثقة، يروى عنه قتيبة والكبار" (3) .



وكذا قال الدار قطني ردا على ابن حبان، قال: إنما هو محمد بن عمر بن عبد الله الرومي الذي روى عنه أبو مسلم، ونظراؤه، وأبوه عمر بن عبد الله ثقة، حدث عنه قتيبة بن سعيد ونظراؤه، ويحدث عن أبيه، عن أبي هريرة وهو ثقة، ثم قال: وقوله: حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، هو الذي رواه أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجالد، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"، قيل: إن الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية (4) .

(1) تقريب التهذيب: 5/1

(2) لسان الميزان: 380/9 /رقم 2034.

(3) ينظر ميزان الاعتدال: 132/4، والمغني في الضعفاء: 470/2 /رقم 4503.

(4) ينظر تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان: ص178، 179.

ينظر ترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 412/21 /رقم 4267، تهذيب التهذيب: 469/7 /رقم 779، التاريخ الكبير للبخاري: 169/6 /رقم 2064 - الثقات لابن

قالت الباحثة: تبين مما سبق أن ابن حبان قد وهم في إسناد هذا الحديث لعمر بن عبد الله الرومي، عن شريك، بل الراوي عن شريك هو ابنه محمد بن عمر الرومي، وهو ضعيف، وإه، كما قال أبو داود، والذهبي، أما أبوه "عمر" فهو ثقة، إذاً فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود.



* أفلح بن سعيد شيخ من أهل قباء ⁽¹⁾، كان يسكن المدينة، يروى عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، روى عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته، يحملون سياطا مثل أذنان البقر" ⁽²⁾، وقال: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "أثنان من أمتي لم أرهما رجال بأيديهم سياط مثل أذنان البقر، ونساء كاسيات عاريات" ⁽³⁾.



أقوال العلماء فيه: -

وثقه ابن معين ⁽⁴⁾، وكذلك ابن سعد، وقال: كان قليل الحديث ⁽⁵⁾، وقال الإمام النسائي: لا بأس به، وكذا قال ابن معين في رواية أخرى له ⁽⁶⁾.

(1) ينسب إلى قباء: موضع بالمدينة، وبه المسجد الذي أسس على التقوى. "اللباب في تهذيب الأنساب: 12/3".

(2) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء: 2193/4 ح رقم 53 - (2857)، 54 (...).

(3) كتاب المجروحين: 176/1، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه: الكتاب، والباب السابق ذكرهما: 2192/4 ح رقم 52 - (...) بلفظ: "صنفان من أهل النار لم أرهما... الحديث، بزيادة في آخره.

(4) قاله الحافظ ابن حجر في التهذيب: 367/1، ولم أقف عليه فيما هو بين يدي من المطبوع لتاريخ ابن معين.

(5) الطبقات الكبرى: 463/5 رقم 1359.

(6) تهذيب التهذيب: 367/1 رقم 670.

قالت الباحثة: سبق وأن بينت أن هذا الاصطلاح عند ابن معين يعني أنه "ثقة" (1)، والإمام النسائي كثيراً ما يوافق ابن معين في هذا - أي في تسويته بين اللفظين (2).

وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث (3).



قالت الباحثة: قد جعل ابن أبي حاتم مصطلح "شيخ" بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، ومصطلح "صالح الحديث" فيمن يكتب حديثه للاعتبار (4).

قالت الباحثة: إن أبا حاتم مشهور بتعنته في جرح الرجال كما سبق بيانه (5)، وقد ثبت توثيق أفلح بن سعيد من غير وجه.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق (6)، قالت الباحثة: قد جعل الحافظ ابن حجر هذا الاصطلاح في المرتبة الرابعة عنده، وحديث أهلها صحيح، يحتج به، من الدرجة الثانية، كما قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله (7).

وقد ردّ الحافظ ابن حجر تضعيف ابن حبان لـ "أفلح بن سعيد"، وعلق على الحديث الذي ذكره ابن حبان بقوله: والحديث في صحيح مسلم من الوجهين، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، وقد غفل مع ذلك فذكره

(1) ينظر ما ذكر في ترجمة "يونس بن أبي الفرات".

(2) ينظر ما ذكر في ترجمة "عيسى بن طهمان".

(3) الجرح والتعديل: 324/2/ رقم 1233.

(4) المرجع السابق: 37/2.

(5) ينظر ما ذكر في ترجمة (أبي المعلى العطار يحيى بن ميمون).

(6) تقريب التهذيب: 82/1/ رقم 624.

(7) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص 319.

في الطبقة الرابعة من الثقات (1)، وذهل ابن الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات (2)، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل (3).

وقال الحافظ الذهبي: صدوق، وحكى ما ذكره ابن حبان، وعلق عليه بقوله: ابن حبان ربما قصّب (4) الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ثم بين مستنده فساق حديثه عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعا... الخ ما ذكره ابن حبان.



قال الذهبي: بل حديث أفحح صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه - أي الحديث الثاني الذي أورده ابن حبان (5).

قالت الباحثة: نلخص من أقوال هؤلاء الأئمة أن أفحح بن سعيد من الرواة الثقات الذين يحتج بهم، وأن الحديثين الذين استند إليهما ابن حبان صحيحان، أخرجهما مسلم، كما سلف ذكره، إذاً فمستنده في تضعيفه مردود كما ذكر الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر.

(1) الثقات لابن حبان: 134/8 / رقم 12602.

(2) ذكره في: كتاب الأحكام السلطانية: باب ذم الشرط: 101/3.

(3) تهذيب التهذيب: 368/1.

(4) قصّب: قَصَبُهُ يَقْصِبُهُ إِذَا عَابَهُ، وَأَصْلُهُ الْقَطْعُ، وَمِنْهُ الْقَصَابُ، وَرَجُلٌ قَصَابَةٌ: يَقَعُ فِي النَّاسِ. "النهاية في غريب الحديث: 67/4".

(5) ميزان الاعتدال: 274/1 / رقم 1023.

ينظر ترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 323/3 / رقم 548 - التاريخ الكبير للبخاري: 52/2 / رقم 1654 - رجال صحيح مسلم لابن منجويه: 82/1 / رقم 126 - من تكلم فيه وهو موثق: ص 50 / رقم 45.

*محمد بن الفضل السدوسي: كنيته أبو النعمان، ولقبه عارم (1)، من أهل البصرة، يروى عن ابن المبارك والحمادين، اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوق المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا يُجرح في فعله ذلك وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال.



وإذا لم يُعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه.

هذا حكم كل من تغير آخر عمره واختلط إذا كان قبل الاختلاط صدوقاً وهو مما يعرف بالكتابة والجمع والإتقان، ومات عام أربعة عشر ومائتين (2).

أقوال العلماء فيه: -

قال الحافظ ابن حجر (3): ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، وقال في هدى الساري (4): هو من شيوخ البخاري، وإنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، وقد اعتمده في عدة أحاديث.

(1) عارم: أي خبيث شرير، والعُرام: الشدة، والقوة، والشراسة. "النهاية: 223/3".

(2) كتاب المجروحين: 294/2.

(3) تقريب التهذيب: 200/2 رقم 627.

(4) ص 464.

وقال البخاري: إنه تغير في آخر عمره (1)، وقال النسائي: كان أحد الثقات قبل أن يختلط، ووثقه أبو حاتم، وقال: إذا حدثك عارم فاختم عليه، اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وقد كتبت عنه قبله سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعده، ومن سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد، ولقيه أبو زرعة سنة اثنين وعشرين (2).



وقال السخاوي: "عارم" لقب لأحد الثقات الأثبات (3)، وقال العجلي: ثقة (4)، وقال الذهلي: ثنا عارم، وكان بعيداً عن العرامة، صحيح الكتاب، وكان ثقة (5)، قال السخاوي: والقول ما قال الدار قطني: إنه تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثاً منكر، وهو ثقة (6).

ووثقه الحافظ الذهبي بقوله: ثقة حجة، اختلط بآخرة، لكن ماضراً ذلك حديثه فإنه ما حدث حينئذ فيما علمت (7).

ولذا قال في موضع آخر: وقد فرج عنا الدار قطني في شأن عارم (8)، وذكر قول الدار قطني السابق، ثم أثنى عليه بقوله: فهذا قول حافظ

(1) التاريخ الكبير: 208/1/رقم 654.

(2) الجرح والتعديل: 58/8/رقم 267.

(3) فتح المغيبي: 375/4.

(4) تاريخ الثقات: 239، 411/1/رقم 735، 1489.

(5) تهذيب الكمال: 287/26/رقم 5547، تهذيب التهذيب: 402/9/رقم 657.

(6) موسوعة أقوال أبي الحسن الدار قطني في رجال الحديث وعلله، لمجموعة من

المؤلفين: 614/2/رقم 3302.

(7) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ص 162/رقم 72.

(8) سير أعلام النبلاء: 372/8/رقم 1607. (ط: دار الحديث)

العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهور في عارم، وقال: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟ (1).



قالت الباحثة: اعترض السخاوي على أبي حاتم بقوله: ثم إن قول أبي حاتم الماضي يخالفه قول الحسين ابن عبد الله الذّارع، عن أبي داود: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة، ونحوه قول العقيلي: إن سماع عليّ البغوي منه سنة سبع عشرة يعني بعد اختلاطه.

وقد عدّ الإمام السخاوي من سمع من عارم قبل الاختلاط وهم: أحمد بن حنبل، وعبد الله ابن محمد المُسنديّ، وأبو عليّ محمد بن أحمد بن خالد الزُّريقيّ، فإنه قال: حدثنا قبل أن يختلط، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، والبخاري، كما تقدم، بل روى له البخاري أيضاً بواسطة المُسندي فقط، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن يونس الكُديمي كما قاله الخطيب، وقد قال ابن الصلاح: ما رواه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: أبو زُرعة الرازي، وعلي بن عبد العزيز البغوي كما تقدم عنهما، وحديثه عند مسلم أيضاً بواسطة أحمد بن سعيد الدارمي وحجاج الشاعر، وأبي داود سليمان بن مَعْبِدِ السبخي، وعبد بن حميد، وهارون بن عبد الله الحمال، وكانت وفاته -يعني عارم- في سنة ثلاثٍ أو في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين، والثاني أكثر (2).

(1) ميزان الاعتدال: 132/5 / رقم 8057.

(2) راجع فتح المغيبيّ بشرح ألفية الحديث: 375، 376/4.

قالت الباحثة: وبالنظر في أقوال هؤلاء الأئمة يمكن القول بأن محمد بن الفضل السدوسي الملقب بـ "عارم"، كان من الرواة الثقات الأثبات إلى أن تغير بآخره، فمن سمع منه قبل تغيره فسماعه جيد وصحيح، كما قال أبو حاتم، ولذا اعتمده الإمام البخاري في عدة أحاديث، وأما من ثبت سماعه منه بعد تغيره فإن يحتاط لأمره، ويبحث عنه، وهكذا يتميز حديثه الصحيح من المنكر، هذا إن وجد، فقد نفى الإمام الدار قطني، والحافظ الذهبي وجود نكارة في حديث عارم بعد اختلاطه كما تقدم بيانه ، وأن ابن حبان نفسه لم يقدر أن يسوق له حديثا منكرًا، فأين ما زعم؟ كما قال الحافظ الذهبي، فتبين لنا أن اختلاط عارم لم يؤثر في روايته مطلقًا، وإن أضفنا إلى ذلك ما قاله الحافظ الذهبي بأنه لم يحدث بعد اختلاطه، فلا يعد فيه جرحًا أصلاً، ولا يوجد ما يسوغ لترك حديثه كما قال ابن حبان . رحمه الله . فمستنده فيما قاله مردود بأقوال العلماء .



ينظر ترجمته أيضا في : ذكر أسماء التابعين و من بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري للدار قطني: 1/330/ رقم 993 – ديوان الضعفاء للذهبي: 1/370/ رقم 3931 – الكاشف للذهبي: 2/210/ رقم 5114 – الخلاصة للخزرجي: ص 482 – سوالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ص 226/ رقم 269، ص 360/ رقم 586 .

*سلام بن أبي مطيع مولى عمر بن أبي وهب الخزاعي، كنيته أبو سعيد، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد قيل سنة أربع وستين ومائة، عداه في أهل البصرة، يروى عنه أهل بلده، كان سيء الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد (1).



أقوال العلماء فيه: .

وثقه الإمام أحمد (2) وأبو داود (3) وابن حجر، غير أنه زاد أن في روايته عن قتادة ضعف (4)، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة (5).

قالت الباحثة: الإمام النسائي . رحمه الله . مشهور بتعنته وتشدده في نقد الرجال، وكثيراً ما يساوي بين لفظة " ثقة "، ولفظة " ليس به بأس"، كما تقدّم بيانه (6).

ووثقه الحافظ الذهبي بقوله: الإمام الثقة القدوة، وقال معلقاً على ما ذكره ابن حبان: قد احتج به الشيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن (7) وقال في موضع آخر: صدوق لا بأس به (8).

(1) كتاب المجروحين: 337/1.

(2) العلل ومعرفة الرجال: 1/253/رقم 357.

(3) سوالات الأجرى أبا داود: ص 309/رقم 464.

(4) تقريب التهذيب: 1/342/رقم 620.

(5) ينظر تهذيب الكمال: 12/298/رقم 2663، تهذيب التهذيب: 4/287/رقم 494.

(6) ينظر مذكر في ترجمة (عيسى بن طهمان).

(7) سير أعلام النبلاء: 7/69/رقم 1161.

(8) ديوان الضعفاء: ص 166/رقم 686.

وقال أبو حاتم صالح الحديث ⁽¹⁾، وقال ابن عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة، وله أحاديث حسان غرائب وأفراد، وهو يعد من خطباء البصرة وعقلائهم، ولم أر أحداً من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما فيه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة، وهو مع هذا كله عندي لا بأس به ⁽²⁾.



قالت الباحثة: ونلخص من أقوال هؤلاء الأئمة أن " سلام بن أبي مطيع" من الرواة الثقات الذين يحتج بهم، حتى وإن لم يبلغ درجة الكمال في التوثيق، فإن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن، غير أنه يحتاط لروايته عن (قتادة) خاصة، وليس الأمر على عمومه، كما قال ابن حبان . رحمه الله تعالى

(1) الجرح والتعديل: 4/258/رقم1118. راجع ما ذكر في معنى هذا الاصطلاح عند أبي حاتم، والإشارة إلى تعنته في الجرح ، في ترجمة أبي المعلى العطار، وأفلح بن سعيد.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال: 4/317/رقم7690.

ينظر ترجمته أيضا في: التاريخ الكبير: 4/134/رقم 2229، والكاشف: 1/474/رقم 2212، من تكلم فيه وهو موثق: ص 91/رقم 140، الكنى والأسماء للإمام مسلم: 1/362/رقم 1322، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: 3/1141/رقم 1354.

* قرئ الضبي⁽¹⁾: من أهل الكوفة، يروى عن سلمان، روى عنه علقمة بن قيس، روى أحاديث يسيرة، خالف فيها الأثبات، لم تظهر عدالته فبسلك به مسلك العدول حتى يحتج بما انفرد، ولكنه عندي يستحق مجانبة ما انفرد من الروايات لمخالفته الأثبات.⁽²⁾



أقوال العلماء فيه: .

وثقه العجلي⁽³⁾ وقال الحافظ ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق، من الثانية، مخضرم .

قالت الباحثة: سبق ذكر أن لفظة "صدوق" جعلها الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة، وهي ممن يحتج بأهلها وحديثهم صحيح من الدرجة الثانية، كما قال العلامة أحمد شاكر⁽⁵⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: كان من قراء الأولين. وكذلك قال علقمة.

(1) الضبي: بفتح الضاد وتشديد الباء الموحدة: هذه النسبة إلى ضبة بن أد بن طانجة بن إلياس بن مضر بن عم تميم بن مر بن أد، وينسب إليها خلق كثير، وضبة قرية بالحجاز على ساحل البحر مما يلي طريق الشام - " اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري: 261/2".

(2) كتاب المجروحين: 211/2.

(3) تاريخ الثقات: ص390/ت1382.

(4) تقريب التهذيب: 2/124/ت97، والمخضرم: يقال لكل من أدرك الجاهلية والإسلام، لأنه أدرك الخضرمتين. " النهاية في غريب الحديث: 42/2".

(5) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص319.

(6) الجرح والتعديل: 7/147/رقم819.

وقال ابن حجر: قال الحاكم عقب حديث له سمعت أبا علي الحافظ يقول أردت أن أجمع مسانيد قرئع الضبي فإنه من زهاد التابعين فوجدته لم يسند تمام العشرة.

وقال الخطيب : كان مخضرا أدرك الجاهلية والإسلام وقتل في خلافة عثمان شهيدا (1).



قالت الباحثة: يتبين لنا مما سبق أن "قرئع الضبي" ممن يحتج به، وحديثه صحيح من الدرجة الثانية، ولم يذكر أحد من العلماء أنه خالف الأثبات كي يستحق مجانبه ما انفرد به من الروايات كما قال ابن حبان . رحمه الله ..

(1) تهذيب التهذيب: 8/367/رقم 653.

ينظر ترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 23/562/رقم 4863، التاريخ الكبير للبخاري: 7/199/رقم 8757 - ميزان الاعتدال: 4/307/رقم 6877- خلاصة تهذيب التهذيب: 319، المؤلف والمختلف للدراطيني: 4/1871، الكاشف: 2/136/رقم 4564، المغني: 2/524/رقم 5039، طبقات خليفة : ص 242/رقم 1019.

*القاسم بن أمية الحذاء (1) شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وهو الذي روى عن حفص بن غياث، عن برد أبي العلاء عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تُظهر الشماتة بأخيك، فيريحه ربك ويبتليك "أخبرناه الحسين بن عبد الله القطان بالبرقة قال: حدثنا العباس بن إسماعيل قال: حدثنا قاسم بن أمية الحذاء عنه، وهذا لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (2).



أقوال العلماء فيه: .

قال الحافظ ابن حجر (3): صدوق، ضعفه ابن حبان بلا مستند، ووقع في بعض نسخ الترمذي، أمية بن القاسم، وهو خطأ.

وقال أبو حاتم (4): ليس به بأس صدوق ، وقال أبو زرعة: صدوق.

قال الحافظ ابن حجر (5): وشهادة أبي زرعة، وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له.

(1) الحذاء: بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة المشددة، هذه النسبة إلى حذو الأنغل وعمله " اللباب في تهذيب الأنساب لابن التير: 1/349، 350.

(2) كتاب المجروحين : 2/213، 214، والحديث أخرجه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع::4/571ح2506 بلفظ " فيرحمه الله ويبتليك".

ووقع في إسناده " أمية بن القاسم الحذاء البصري " وهو خطأ كما قال الحافظ ابن حجر، وأبو زرعة، وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(3) تقريب التهذيب: 2/115/رقم 6.

(4) الجرح والتعديل: 7/107/رقم 618.

(5) تهذيب التهذيب: 8/308/رقم 558.

وقال الحافظ الذهبي (1): صدوق، غلط الترمذي فسماه أمية بن القاسم ،
وقال الخزرجي (2):

ضعفه ابن حبان بلا مستند وهو صدوق.

قالت الباحثة: سبق وأن ذكرت قول العلامة أحمد شاكر بأن لفظة "صدوق"
يحتج بأهلها، وحديثهم صحيح من الدرجة الثانية (3).

وبهذا تبين لنا أن القاسم بن أمية الحذاء، ممن يحتج به، وحديثه صحيح
من الدرجة الثانية، وأن تضعيف ابن حبان له بلا مستند، كما قال الحافظ
ابن حجر، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1)الكاشف: 127/2/رقم 4504 0

(2)خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: 311/1.

(3)ينظر ترجمة" عبد الله بن جعفر بن المسور المخرمي".

وترجمته أيضا في: تهذيب الكمال: 562/23/رقم 4863.- التاريخ الكبير للبخاري:

172/7/رقم 772. ميزان

الاعتدال: 288/4/رقم 679- تاريخ الإسلام للذهبي: 902/5/رقم 326. - المغني

في الضعفاء: 517/2/رقم 4980.

الخاتمة

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، فبعد أن منّ الله عزوجل عليّ بتوفيقه على إتمام هذا البحث، أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها وهي على النحو التالي: -



* أهمية علم الجرح والتعديل وعظيم قدره، إذ بقواعده يتميز من يجب الاحتجاج بخبره، ومن لا يجب، وذلك بألفاظ مخصوصة، وبيان مراتب تلك الألفاظ، وعليه: يتميز صحيح الرواية من سقيمها.

* أنه قد تبين لي من خلال ما سبق دراسته:

1- الدور العظيم الذي قام به علماء الجرح والتعديل للحفاظ على السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

2 - أن الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. (1)

3 - أن كتاب "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" للإمام ابن حبان من أمهات الكتب التي اعتمد عليها المصنفون في علم الجرح والتعديل.

4 - أنه مما يؤخذ به الإمام ابن حبان أنه قد ذكر في كتاب (المجروحين) خلقا كثيرا ادعى ضعفهم، كان قد سبق أن ذكرهم في كتابه (الثقات)، وذلك عده العلماء من تناقضه وغفلته.

5 - أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل، من ناحية شدتهم، أو تساهلهم، أو اعتدالهم على ثلاثة أقسام:

* قسم منهم متعنت في الجرح مثبت في التعديل.

(1)الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ الذهبي: ص 83.

* وقسم منهم متساهل.

* وقسم معتدل ومنصف.

6- أن الإمام ابن حبان قد جمع في نقده للرجال بين التعصب والتعنت البالغ في باب الجرح، والتساهل في باب التوثيق.

7- أن مجرد وجود الراوي في كتاب " المجروحين " لا يفيد الجزم بالقدح فيه، ما لم يفسر جرحه بما يقدر حقيقة.

8- أن الكلام في الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد وبذل الوسع في الحكم على الرواة.

ولكن هذا الدين - كما قال الحافظ الذهبي - مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علمائه على ضلالة لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضييف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والواحد منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قُدِّر خطؤه في نقده، فله أجر واحد (1)

وختاماً فهذا جهد المقل، وأسأل الله عز وجل أن يتقبل مني، وأن ينفعني والمسلمين بهذا العمل المتواضع، ولا أدعي العصمة من الخطأ والزلل، فالكمال لله وحده، وأرجو منه سبحانه وتعالى أن يغفر لي الزلل، وأن يثيبني على ما وفقني إليه من عمل، فهو سبحانه وتعالى من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(1)الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص 83.



الفهارس
فهرس الأحاديث
فهرس الرواة
فهرس المصادر والمراجع



فهرس الأحاديث



اسم الراوي الذي ورد الحديث في ترجمته	طرف الحديث
أفح بن سعيد	1 . اثنان من أمتي لم أرهما
سويد بن عمرو الكلبي	2 . أحبب حبيبك هوناً ما
أفح بن سعيد	3 . إن طالت بك مدة فسترى قوماً
عمر بن عبد الله الرومي	4 . أنا دار الحكمة وعلى بابها
عمر بن عبد الله الرومي	5 . أنا مدينة العلم وعلى بابها
موسى بن عمير العنبري	6 . إن في الجنة نهراً يقال له رجب
زياد بن الربيع اليعمدي	7 . أنه نظر إلى الناس يوم الجمعة فرأى طيالسةً
الإمام ابن حبان	8 . الحج عرفة
عبد الله بن عمر بن غانم	9 . الشيخ في بيته كالنبي في قومه
عبد الكريم بن مالك الجزري	10 . كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها ولا يحدث وضوءاً

القاسم بن أمية الحدّاء	11- لا تظهر الشّماتة بأخيك
عبد الله بن عمر بن غانم	12 ما من شجرة أحب إلى الله من الحناء
عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري	13 ما نقص مال من صدقة



فهرس الرواة المترجم لهم



1. أفلح بن سعيد.
2. زياد بن الربيع اليعمدي.
3. سويد بن عمرو الكلبي.
4. سلام بن أبي مطيع.
5. عباد (عبادة) بن مسلم أبو يحيى الفزاري.
6. عبد الكريم بن مالك الجزري.
7. عبد الله بن جعفر بن المسور بن مخزومة (المخرمى).
8. عبد الله بن عمر بن غانم قاضي (إفريقية).
9. عبد الوهاب بن بخت الجزري.
10. عمر بن عبد الله الرومي.
11. العلاء بن زهير أبو زهير الأزدي.
13. القاسم بن أمية الحذاء.
14. قرثع الضبي.
15. كثير بن زياد أبو سهل البرساني.
16. محمد بن الحسن المزني.
17. محمد بن الفضل السدوسي (عارم).
18. موسى بن عمير العنبري التميمي.

19. هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني.

21. أبو المعلى العطار: يحيى بن ميمون.

22. يونس بن أبي الفرات الإسكاف.



فهرس المصادر والمراجع



1. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن احمد بن حبان بن معاذ ابن معبد، التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي (المتوفى: 354هـ)، ترتب الأمير علاء الدين بن علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة الأولى 1408هـ 1988م.

2. أسماء التابعين من بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود ابن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (المتوفى 385هـ) . الناشر مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . لبنان الطبعة الأولى 1406هـ . 1985م.

3. الأعلام . المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى 1396هـ) الناشر : دار العلم للملايين . الطبعة الخامسة عشر 2002م.

4. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال . المؤلف: مغلطاي بن قلع بن عبد الله البكري المصري (المتوفى: 762هـ) . الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والناشر . الطبعة الأولى 1422هـ 2001م.

5. إنباه الرواة على أنباه النحاة . المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ) . الناشر: دار الفكر العربي . القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى 1406هـ . 1982م.

6. الأنساب . المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى 562هـ) . المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره . الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد . الطبعة الأولى 1382هـ . 1962م .

7. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (701-774هـ) . شرح العلامة أحمد محمد شاكر . تعليق المحدث ناصر الدين الألباني . حقق وتمم حواشيه: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري . مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد الرياض . الطبعة الأولى 1417هـ . 1996م .

8. البداية والنهاية . المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) . الناشر: دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى 1408هـ . 1998م .

9. تاريخ ابن معين وذيوله: 1- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) - المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف - الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، 2- الكتاب: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) - المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ) - المحقق: د. أحمد محمد نور سيف - الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، 1399 - 1979، 3- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المدني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/



رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز - المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ) - المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار - الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة: الأولى، 1405هـ، 1985م، 4- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) - المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ) - المحقق: د. أحمد محمد نور سيف - الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، 5. سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين . المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ). المحقق: أحمد محمد نور سيف . دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م.



10. تاريخ ابن يونس المصري - المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد (المتوفى: 47هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى 1421.

11- تاريخ أبي زرعة الدمشقي - المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي، الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: 281هـ) - دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد) - الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.

12- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)

المحقق : الدكتور / بشار عواد معروف . الناشر : دار الغرب الإسلامي .
الطبعة الأولى 2002م.

13- تاريخ أسماء الثقات -المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان
بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى: 385هـ) الناشر: الدار
السلفية -الكويت -الطبعة: الأولى، 1404 - 1984.

14- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين -لابن شاهين - المحقق: عبد
الرحيم محمد أحمد القشقري -الطبعة الأولى: 1409هـ - 1989م.

15- تاريخ بغداد وذيوله - المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن
أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى 463هـ) - الناشر: دار الكتب
العلمية - بيروت - دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا - الطبعة
الأولى 1417هـ.

16- تاريخ الثقات -المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح
العجلي الكوفي (المتوفى: 261هـ) الناشر: دار الباز - الطبعة الأولى
1405هـ - 1984م.

17- تاريخ دمشق -المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) - الناشر: دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع - عام النشر: 1415هـ - 1995م.

18- التاريخ الكبير - لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة البخاري -المتوفى: 256هـ) - طبعة دائرة المعارف الثمانية -
حيدر أباد -الديكن.



19. الكتاب: التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث . المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ) . الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة

الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م



20- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - تأليف: أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (المتوفى 911هـ) - مؤسسة فؤاد بعنو للتجليد.

21- تذكرة الحفاظ - لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

22- ترتيب المدارك وتقريب المسالك - المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) - الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب - الطبعة الأولى.

23- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح - المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ) - المحقق: د/ أبو لبابة حسين - الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.

24- تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان - المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى 385هـ) - الناشر:

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة -
الطبعة الأولى 414هـ - 1994م.

25- تقريب التهذيب - لخاتمة الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (773-
852هـ) - حقه وعلق حواشيه د/ عبد الوهاب عبد اللطيف - طبع: دار
المعرفة - بيروت - لبنان.

26. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح . المؤلف: أبو الفضل زين
الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: 806هـ) . الناشر: محمد
بن عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . الطبعة
الأولى: 1389هـ . 1969م.

27. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد . المؤلف: محمد بن عبد الغني
بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي
(المتوفى: 629هـ) الناشر: دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1408هـ .
1988م.

28- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل -
المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم
الدمشقي (المتوفى 774هـ) دراسة وتحقيق د/ شادي بن محمد بن سالم
آل نعمان - الناشر: مركز نعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق
التراث والترجمة - اليمن، الطبعة الأولى 1432هـ - 2011م.

29- تهذيب التهذيب - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773
- 852هـ) - طبع: دار الكتاب الإسلامي.



30- تهذيب الكمال في أسماء الرجال - المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين المزي (المتوفي 742هـ) - المحقق: د/ بشار عواد معروف - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1400هـ - 1980م).



31- الثقات - المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البُستي (المتوفي: 354هـ) - تحقيق: د/ محمد بن المعيد خان - الناشر: دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى: 1393هـ - 1973م.

32. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: المؤلف: زين الدين قاسم بن قطلوبغا . المحقق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان . الناشر مركز نعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة . صنعاء . اليمن، الطبعة الأولى: 1432هـ . 2011م.

33- الجرح والتعديل - للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفي 327هـ)، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

34 . جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل

المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: 656هـ) . المحقق: عبد الفتاح أبو غدة . الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

35- الجوهر النقي على سنن البيهقي - المؤلف: علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (المتوفى: 750هـ) - الناشر: دار الفكر.

36- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال - المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخرجي الأنصاري الساعدي اليمني ، صفي الدين (المتوفى : بعد 923 هـ) - المحقق : عبد الفتاح أبو غدة - الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت - الطبعة: الخامسة ، 1416 هـ.



37- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين - للحافظ الذهبي (المتوفى: 748هـ) - الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة - الطبعة الثانية 1387هـ - 1917م.

38- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - المؤلف أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ) - الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى: 1406هـ - 1985م.

39- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق - المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ) - الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء.

40- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») - المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)

المحقق: عبد الفتاح أبو غدة - الناشر: دار البشائر - بيروت - الطبعة: الرابعة، 1410هـ، 1990م.

41- رجال صحيح مسلم - المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَجُويَه (المتوفى: 428هـ) - المحقق: عبد الله الليثي - الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة: الأولى، 1407.



42- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - المؤلف: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304هـ) - المحقق: عبد الفتاح أبو غدة - طبع: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - الطبعة السادسة.

43- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم - المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قانماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) - الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.

44- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (275/207هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية.

45. سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (275/202هـ). طبع: دار الحديث 1408هـ . 1988م.

46. سنن الترمذي (ومعه العلل الصغير) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (297/209هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر.. طبع دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

47. سنن الدارقطني . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ) . حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م .

48. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي . طبع دار الحديث القاهرة 1407هـ / 1987م .

49. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ). الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، 1414هـ.

50. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ) - الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.

51. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ) الناشر: كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان . الطبعة: الأولى، 1404هـ/2003م .

52. سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي . المؤلف: يوسف بن محمد الدخيل النجدي ثم المدني (المتوفى: 1431هـ) . الناشر :



عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى 1424هـ.

53. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ) . الناشر: مكتبة المعارف - الرياض الطبعة: الأولى، 1404 - 1984.



54. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري) المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م.

55. سؤالات السلمي للدارقطني . المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: 412هـ).

تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي . الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

56. شذرات الذهب في أخبار من ذهب . المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ) حققه: محمود الأرنؤوط . خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت . الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

57 . الصَّارِمُ الْمُكْبِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِيِّ . المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: 744هـ) الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م

58 - صحيح ابن خزيمة المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ) - المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت 0



59 - صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري - طبع دار ومطابع الشعب 0

60 صحيح الجامع الصغير وزياداته . المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ) الناشر: المكتب الإسلامي.

61 - صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261-206) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار إحياء الكتب العربية.

62. الضعفاء: لأبي زرعة الرازي . أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية . الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية . الطبعة: 1402هـ/1982م.

63 . الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلجعي

. الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت . الطبعة: الأولى، 1404هـ -
1984م.

64. الضعفاء والمتروكون . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد
بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:
385هـ) - المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقرى، أستاذ مساعد بكلية
الحديث بالجامعة الإسلامية الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة.



65. الضعفاء والمتروكون المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن
علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) المحقق: عبد الله القاضي
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1406.

66 . طبقات الحفاظ . المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (المتوفى: 911هـ) . الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
الطبعة: الأولى، 1403.

67 طبقات خليفة بن خياط المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة
الشيباني العصفري البصري (المتوفى: 240هـ) رواية: أبي عمران موسى
بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق 3 هـ)، محمد بن أحمد بن محمد
الأزدي (ت ق 3 هـ) المحقق: د سهيل زكار الناشر: دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع سنة النشر: 1414 هـ 1993 م.

68. طبقات الشافعية الكبرى المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين
السبكي (المتوفى: 771هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد

الفتاح محمد الحلو- الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة:
الثانية، 1413هـ.

69. طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس - المؤلف: محمد
بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: 333هـ)
الناشر: دارالكتاب اللبناني، بيروت - لبنان.

70. طبقات الفقهاء الشافعية . المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو
عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق:
محيي الدين علي نجيب الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة:
الأولى، 1992م .

71. الطبقات الكبرى . المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع
الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى:
230هـ). الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ -
1990 م .

72. علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى
بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)رتبه على كتب
الجامع: أبو طالب القاضي الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية -
بيروت الطبعة: الأولى، 1409.

73. العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل
بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: وصي الله بن
محمد عباس . الناشر: دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، 1422 هـ -
201 م .



74. فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي . المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ) الناشر: مكتبة السنة - مصر . الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م .



75 . فضائل الأوقات . المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) . الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة . الطبعة: الأولى، 1410.

76. فيض القدير شرح الجامع الصغير. المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى مصر. الطبعة: الأولى، 1356.

77. القاموس المحيط المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ). الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان . الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

78. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

79. الكامل في ضعفاء الرجال . المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ) . الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان . الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.

80. كشف الخفاء ومزيل الإلباس . المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ) الناشر: المكتبة العصرية تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م

81. الكنى والأسماء المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

82. لب اللباب في تحرير الأنساب . المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) . الناشر: دار صادر - بيروت .

83. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) الناشر: دار المعارف.

84. لسان الميزان . المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية . الطبعة: الأولى، 2002 م.

85. اللباب في تهذيب الأنساب . المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ) الناشر: دار صادر - بيروت.

86. مباحث في علم الجرح والتعديل . تأليف: د/ قاسم علي سعد . دار البشائر الإسلامية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى: 1408هـ . 1988م.



87. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي حلب . الطبعة: الثانية، 1402 هـ .



88. المحلى بالآثار . المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت.

89. مختار الصحاح . المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)المحقق: يوسف الشيخ محمد . الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا. الطبعة: الخامسة، 1420 هـ / 1999م.

90. مسند الإمام أحمد بن حنبل . المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) . المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون . إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م .

91. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة . الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

92. معجم البلدان . المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) الناشر: دار صادر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1995 م.

93. مُعْجَمُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ لِرِجَالِ السُّنَنِ الْكُبْرَى، مَعَ دَرَاةٍ إِصْأَفِيَةٍ لِمَنْهَجِ الْبَيْهَقِيِّ فِي نَقْدِ الرِّوَاةِ فِي ضَوْءِ السُّنَنِ الْكُبْرَى بِالْمَوْئَلَفِ: نَجْمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَلْفِ النَّاشِرِ: دَارُ الرَّيَاةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ الطَّبْعَةِ: الْأَوْلَى، 1409 هـ - 1989 م.



94. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح . المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ). المحقق: نور الدين عترالناشر: دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر -بيروت سنة النشر: 1406هـ -1986م .

95. المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذَّهَبِيِّ (المتوفى: 748هـ) . المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

96. المعين في طبقات المحدثين . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذَّهَبِيِّ (المتوفى: 748هـ)الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن . الطبعة: الأولى، 1404هـ .

97. المَوْئَلَفِ وَالمَخْتَلِفِ . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ) . الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت . الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

98. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله .
تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي -أشرف
منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق
عيد - أيمن إبراهيم الزالملي - محمود محمد خليل) الطبعة: الأولى، 2001
م . الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.



99. الموقظة في علم مصطلح الحديث . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ) . اعتنى
به: عبد الفتاح أبو غُذَّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بـحلب .
الطبعة: الثانية، 1412 هـ .

100. ميزان الاعتدال في نقد الرجال . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ) . تحقيق:
علي محمد البجاوي . فتحية على البجاوي . الناشر : دار الفكر العربي .

101. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. المؤلف: يوسف بن تغري
بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى:
874هـ). الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .

102. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج
الزيلعي المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد
الزيلعي (المتوفى: 762هـ). الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر -
بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية . الطبعة:
الأولى، 1418هـ/1997م .

103. النكت على كتاب ابن الصلاح . المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) . المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. عدد المجلدات: 2 . الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م .



104. النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ) . الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م . تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

105- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد - المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: 398هـ) - المحقق: عبد الله الليثي - الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة: الأولى، 1407.

106 . الكتاب: الوافي بالوفيات المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ) ، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث - بيروت - عام النشر: 1420هـ- 2000م